

أثار الديون الخارجية وانعكاساتها على التنمية الاقتصادية في الدول النامية العالة المصرية (خلال الفترة ٢٠١٠ - ٢٠١٨)

الدكتورة

علياء محمد عبد الجليل الغايش

محاضر بقسم الاقتصاد والمالية العامة
المعهد العالي للعلوم الإدارية بالمنزلة

أثار الديون الخارجية وانعكاساتها على التنمية الاقتصادية في الدول
النامية ، الحالة المصرية (خلال الفترة ٢٠١٠ - ٢٠١٨)

علياء محمد عبد الجليل الغايش

قسم الاقتصاد والمالية العامة ، المعهد العالي للعلوم الإدارية ، المنزلة ،
دمياط ، مصر .

البريد الإلكتروني : Azmyezz@gmail.com

ملخص البحث :

يواجه الاقتصاد المصري مشكلة الديون الخارجية والتي تعتبر من أخطر وأعقد القضايا التي تواجه اقتصاديات الدول النامية بشكل عام ومصر بشكل خاص ؛ وقد انعكست هذه المشكلة سلباً على عمليات التنمية في معظم الدول المدينة ومنها مصر، و التي كانت في الأصل تأمل في تحقيق تنميتها المنشودة عن طريق الاعتماد على التمويل الخارجي.

تشير العديد من الدراسات والتجارب إلى أهمية القروض الأجنبية للدول النامية في عملية التنمية الاقتصادية ومساعدة هذه الدول على تغطية فجوة العملات الأجنبية التي تعاني منها ، حيث يمكن الاستفادة منها في إدارة عجلة التنمية الاقتصادية فيما لو وضعت الأسس والمعايير الاقتصادية السليمة لاستخدامها وتوزيعها على القطاعات الاقتصادية التي تساهم في دعم التنمية الاقتصادية، والوصول إلى اقتصاديات ذاتية النمو قادرة على التقدم بالاعتماد على الموارد الذاتية.

وذلك لأن المدخرات المحلية في الدول النامية ومنها مصر لا تكون قادرة في المراحل الأولى للتنمية على تمويل البرامج الاستثمارية اللازمة لتحقيق معدلات النمو الاقتصادي المرغوبة، لهذا يعمل الاقتراض الخارجي على تمويل تلك البرامج.

يهدف البحث إلى تسليط الضوء على الآثار الناتجة عن الديون الخارجية وانعكاساتها السلبية على التنمية الاقتصادية في مصر و الدول النامية. مما يساهم في إيجاد طرق فعالة لمواجهة انعكاس تلك الآثار على التنمية الاقتصادية في مصر و العمل على الحد من النتائج السلبية الناتجة عنها، والتأثير على الاستثمار والادخار والعلاقة بينها وبين ظواهر اقتصادية مثل التضخم ونقص الطاقة الاستيرادية، والتأثير على مستوى الرفاهية والاحتياجات الأساسية، من خلال استخدام عدة طرق بحثية عند التطرق لموضوع الآثار الناتجة عن الديون الخارجية على التنمية الاقتصادية في مصر، أهمها المنهج الوصفي، التأصيلي، والتحليلي وذلك عند تناول موضوع الدراسة. مع وجود صعوبات عند تناول موضوع الدراسة أهمها مشكلة نقص المعلومات الخاص بالحالة المصرية وتضاربها.

يتناول الإطار الزمني للدراسة الفترة الزمنية من ٢٠١٠ حتى ٢٠١٨، مع تسليط الضوء على التطور التاريخي لمشكلة الديون الخارجية في مصر وتطور عجز الموازنة فيها بوصفه سبب اللجوء للاقتراض الخارجي. أما النطاق المكاني يتركز على جمهورية مصر العربية بشكل خاص. ومن خلال خطة بحث تنقسم إلى مقدمة، و مبحث تمهيدي: بعنوان الديون الخارجية " التأصيل"، وثلاث مباحث أخرى مبحث أول، بعنوان عجز الموازنة في مصر واللجوء للاقتراض الخارجي، ومبحث ثاني بعنوان الآثار المباشرة وغير المباشرة للديون الخارجية، ومبحث ثالث بعنوان مواجهة مشكلة الديون الخارجية، ثم خاتمة والنتائج التي توصل إليها البحث.

الكلمات المفتاحية: الديون الخارجية - التنمية الاقتصادية - عجز الموازنة - التضخم

- الاستثمار - الادخار - خدمة الديون - الطاقة الاستيرادية.

Effects of Foreign Debts and their Impacts on Economic Development in Developing Countries

Egypt (2010 - 2018)

Aliaa Mohammed Abdul Jalil Hassan Al-Ghayesh.

Department of Economics and Public Finance, Higher Institute of
Administrative Sciences, El Manzala, Damietta, Egypt.

Email: Azmyezz@gmail.com

Abstract:

One of the most threatening and most complex issues that confront the economies of the developing countries in general and Egypt in particular, is the problem of foreign debts. This problem negatively affects the development process in most indebted countries, including Egypt. Many studies refer to the fact that foreign loans are necessary to help developing countries with their development process, to overcome the shortage of hard currency, and to push the economy wheel ahead until it can depend on the local resources in its progress. Because local savings are not capable of financing the investment programs in their early stages, foreign loans are meant to help finance these programs.

The present research paper aims to shed light on the effects resulting from foreign debts and their negative reflections on the economic development in Egypt and other developing countries. The research is an attempt to find effective methods to face these reflections, to limit their negative effects on investment and saving, to deal with such economic phenomenon as inflation and the lack in

import capability and in people's essentials. The study uses different approaches in dealing with the research issue, such as the descriptive and the analytical. Worthy of note is that the research has faced hardships related to the Egyptian economy because the data is either contradicting or lacking. Focusing on Egypt in particular, the study covers the period from 2010 through 2018, detecting the historical development of the foreign debt problem and the budget deficit as the main reason for resorting to foreign debts. The paper consists of an introduction, a preliminary section with the title "Foreign Debts", three other sections and a conclusion. The title of the first section is "Egyptian Budget Deficit and Resorting to Foreign Debts"; the title of the second is "Direct and Indirect Effects of Foreign Debts"; and the title of the third is "Facing Foreign Debts". The conclusion presents the findings and the concluding remarks of the research.

Keywords: foreign debts – economic development - budget deficit – inflation – investment - saving – debt service – import capability

المقدمة

تواجه الدولة المصرية مثل معظم الدول النامية مشكلة زيادة حجم الدين العام بشقيه الداخلي والخارجي، فقد حمل البيان المالي لموازنة ٢٠١٧ - ٢٠١٨ إنذار بخطورة الوضع الاقتصادي لمصر، حيث كان الارتفاع الضخم لفوائد الديون المحلية والخارجية، يبلغ ٣٨٠ مليارات و ٩٨٦ مليون جنيه بزيادة ٨٨ مليارا و ٤٦٦ مليون جنيه عن العام المالي ٢٠١٦ / ٢٠١٧، تذهب منها ٢٥ مليارا و ٥٥١ مليون جنيه خدمة للدين الخارجي^(١)، هذا الرقم يبلغ ٣٤.٤٪ من إجمالي إنفاق مصر في الموازنة العامة، والمقدر بتريليون و ١٠٦ مليارات جنيه، والتي تراكمت على مر عقود لتبلغ مؤخرا ٣ تريليون و ٥٨ مليار و ١٠٥ ملايين جنيه، بعد أن كانت تبلغ فقط ٧٠٥ مليار و ٤٧١ مليون جنيه في نهاية العام المالي ٢٠٠٨ - ٢٠٠٩^(٢).

وقد شهد الدين الخارجي خلال العام المالي ٢٠١٧ / ٢٠١٨ زيادة تقدر بنحو ٢٣.٣ مليار دولار وذلك نتيجة كنتيجة أساسية للاقتراض عن طريق إصدار سندات دولارية بقيمة ٧ مليار دولار وجزء من قرض صندوق النقد

(١) أغلب هذه المبالغ والبالغة ٣٥٥ مليارا و ٤٣٥ جنيه فوائده عن الديون الداخلية، والتي اقترضتها الحكومة عن طريق أذون الخزانة من البنوك المحلية.

(٢) وزارة المالية المصرية

<http://www.mof.gov.eg/Arabic/%D8%B9%D9%86%D8%A7%D9%88%D9%8A%D9%86%20%D8%B1%D8%A6%D9%8A%D8%B3%D9%8A%D9%87/PE/Pages/budget17-18.aspx>

بتاريخ ١٦ / ٨ / ٢٠١٨

(٦٨٠)

أثار الديون الخارجية وانعكاساتها على التنمية الاقتصادية في الدول النامية

الدولي بقيمة ٢.٧٥ مليار دولار وقروض من البنك الدولي بقيمة ٢ مليار دولار، وقروض من بنك التنمية الإفريقية بقيمة ٠.٥ مليار دولار^(١).
إذن نحن أمام دائرة متكررة من (العجز - الاقتراض لتغطية العجز - زيادة فائدة الدين - فمزيد من الضغط على النفقات - ثم مزيد من العجز - فمزيد من الاقتراض.)، هذه الدائرة التي أصبحت خطرًا يلفتهم الموازنة العامة للدولة.

إن التحدي الأكبر يتمثل في القدرة على تحجيم الدين العام لاسيما الدين الخارجي، مع الصعوبات التي تواجهها الحكومة في تخفيض حجم الإنفاق العام، والذي يرتبط عادة بمتطلبات حتمية، سواء بالنسبة للأجور أو الدعم، أو الاستثمارات.

الهدف من البحث:

يهدف الباحث من خلال بحثه إلى تسليط الضوء على الآثار الناتجة عن الديون الخارجية وانعكاساتها السلبية على التنمية الاقتصادية في الدول النامية بشكل عام ومصر بشكل خاص.

أهمية البحث:

يعمل على تقدير الآثار الناتجة عن الديون الخارجية مما يساهم في إيجاد طرق فعالة لمواجهة انعكاس تلك الآثار على التنمية الاقتصادية في مصر.

(١) وزارة المالية: جدول ١٩ إجمالي الدين العام الخارجي، المرجع السابق،

إشكالية البحث:

تدور إشكالية البحث حول انعكاس الآثار الناتجة عن الديون الخارجية على التنمية الاقتصادية في الدول النامية بشكل عام وفي مصر بشكل خاص ، والعمل على الحد من النتائج السلبية الناتجة عنها.

صعوبات البحث:

واجه الباحث عدة صعوبات عند تناوله لموضوع الدراسة أهمها مشكلة نقص المعلومات الخاص بالحالة المصرية وتضاربها.

الطرق المستخدمة في الدراسة:

استخدم الباحث عدة طرق بحثية عند التطرق لموضوع الآثار الناتجة عن الديون الخارجية على التنمية الاقتصادية في مصر ، أهمها المنهج الوصفي، التأصيلي، والتحليلي وذلك عند تناوله لموضوع الدراسة.

أولاً: الطريقة الوصفية:

اعتمد الباحث على المنهج الوصفي، وذلك لوصف أبعاد المشكلة لمواجهة الآثار الناتجة عن الديون الخارجية على التنمية الاقتصادية في مصر مع محاولة رسم صورة للأدوات والتدابير اللازمة لمواجهة الآثار الناتجة عن الديون الخارجية وانعكاساتها على التنمية الاقتصادية في مصر.

ثانياً: الطريقة التأصيلية:

اعتمد الباحث على المنهج التأصيلي، وذلك لتأصيل المشكلة الديون الخارجية على التنمية في مصر البداية حتى تطورها للوضع الحالي.

ثالثاً: الطريقة التحليلية:

اعتمد الباحث على تحليل البيانات والإحصاءات المستمدة من الجهات المعنية، مثل وزارة المالية في مصر والبنك المركزي المصري.

الإطار الزمني والمكاني للبحث:

الإطار الزمني للدراسة يتناول الفترة الزمنية الحالية من ٢٠١٠ حتى ٢٠١٨، مع تسليط الضوء على فترات زمنية سابقة. أما النطاق المكاني يتركز على جمهورية مصر العربية بشكل خاص.

خطة البحث:

مقدمة.

مبحث تمهيدي: الديون الخارجية " التأسيس "

مبحث أول: عجز الموازنة في مصر واللجوء للاقتراض الخارجي.

مبحث ثاني: الآثار المباشرة وغير المباشرة للديون الخارجية.

مبحث ثالث : مواجهة مشكلة الديون الخارجية.

خاتمة.

النتائج.

المبحث التمهيدي الديون الخارجية " التاصيل "

سارعت العديد من الدول النامية بعد استقلالها السياسي إلى تطبيق سياسات تنموية طموحة تطلبت رؤوس أموال كبيرة ، على الرغم من أن معظم هذه الدول كان يعاني من انخفاض معدلات الادخار المحلي، وعدم كفاية المدخرات المتاحة لتمويل الاستثمارات اللازمة لعملية التنمية. مما فعها إلى اللجوء للتمويل الخارجي والاقتراض، باعتباره مصدر لرؤوس الأموال اللازمة لعملية التنمية.

المطلب الأول المفهوم و أنواع الاقتراض الخارجي

أولاً:- مفهوم الاقتراض:

اختلف مفهوم الاقتراض الخارجي قديماً وحديثاً ووفقاً لما عرفه البنك الدولي، على النحو التالي.

١- المفهوم القديم:

يقصد بالدين الخارجي " تلك المبالغ التي اقتترضها اقتصاد قومي ما، والتي تزيد مدة القرض فيها عن سنة واحدة، وتكون مستحقة الأداء للجهة المقرضة عن طريق الدفع بالعملات الأجنبية أو عن طريق تصدير السلع والخدمات إليها. ويكون الدفع إما عن طريق الحكومات أو الهيئات الرسمية المتفرعة عنها، أو عن طريق الهيئات العامة الرسمية الضامنة لالتزامات الأفراد والمؤسسات الخاصة"^(١).

(١) د. رمزي زكي: الديون والتنمية، دار المستقبل العربي، القاهرة، ١٩٨٥، ص ٥٦.

يستبعد المفهوم السابق للاقتراض الخارجي القروض التي تكون مدتها أقل من السنة^(١)، كما يستبعد في هذا التعريف الديون غير المضمونة من طرف الحكومات^(٢).

٢- المفهوم الجديد (وفقاً للبنك الدولي):

يعرف البنك الدولي الدين الخارجي بأنه "الدين الذي تبلغ مدة استحقاقه الأصلية أو المحددة أكثر من سنة واحدة، وهو مستوجب لأفراد أو لهيئات من غير المقيمين ويسدد بعملات أجنبية أو بسلع وخدمات"^(٣).

(١) ارتفع الطلب القروض القصيرة الأجل عليها خلال الأزمة المالية الحادة لعام ١٩٨٢ بالنسبة لمجموعة الدول النامية بحيث أصبح هذا النوع من القروض يشكل عبئاً ثقيلاً إضافياً في المديونية الخارجية.

(٢) تكونت سنة ١٩٨٤ مجموعة عمل تضم كل من الصندوق النقد الدولي، والبنك العالمي، ومنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، وبنك التسويات الدولية، قامت بوضع تعريف موحد وشامل للمديونية الخارجية في تقريرها السنوي وهو "إن إجمالي الديون الخارجية في تاريخ معين يكون مساوياً إلى مبلغ الالتزامات التعاقدية الجارية التي تؤدي إلى تسديدات مقيمي دولة ما، تجاه غير المقيمين به، ويشمل حتمية تسديد أصل الديون مرفقاً بالفوائد أو من دونها، أو دفع الفوائد مع أو بدون تسديد مبلغ الأصل" وسمي هذا التعريف بالمركزي لأنه يعرف العناصر الأساسية المكونة للمديونية الخارجية.

لمزيد من التفاصيل انظر:

DEMBINSKI. M. Pawel: International Debt, OECD, Paris, 1988,p20.

(٣) صندوق النقد الدولي، إدارة الدين الخارجي، الوثيقة رقم ١١/٦ - INST /91

XIII، واشنطن، ١٩٩١، ص ٣٩ - ص ٤٠.

ثانياً: تصنيف الديون الخارجية:

عند تناول المفهوم الخاص بالمديونية الخارجية يجب التمييز بين الديون الصافية والديون الإجمالية، حيث تساوي الديون الصافية الفرق بين قيمة الأرصدة الخارجية التي يمتلكها المقيمون (الديون المستحقة على الخارج والقروض الممنوحة للخارج) وأرصدة الدولة التي يمتلكها غير المقيمين (الالتزامات نحو الخارج أو القروض في الخارج). ولا تنطبق الديون الإجمالية إلا على التزامات دولة ما نحو الخارج في شكل قروض نحو الخارج أو أرصدة هذه الدولة التي يمتلكها غير المقيمين^(١). كما يمكن كذلك أن تصنف الديون الخارجية وفقاً لعدة معايير من حيث الالتزامات نحو الخارج^(٢)، أو من حيث المدة^(٣)، أو من حيث مصدر الديون^(٤)، إلى

(١) يعتبر مصطلح الديون الصافية ملائماً أكثر بالنسبة لتحليل وضعية الدول المتقدمة وبعض الدول السائرة في طريق النمو، التي لها حقوق مستحقة على الخارج. وعلى العكس، فإن مصطلح الديون الإجمالية يعد مناسباً فيما يخص الدول النامية والدول غير المنتجة للبترول؛ وذلك بالنظر إلى العبء المفرط لالتزاماتها نحو الخارج. وهي، بالتالي لا تمتلك إلا أرصدة ضئيلة.

(٢) القروض الحكومية (الرسمية)، القروض المتعددة الأطراف، القروض الخاصة.

(٣) الدين العام طويل الأجل، الدين قصير الأجل

(٤) القروض متعددة الأطراف، القروض الثنائية، الديون من المصادر الخاصة

جانب المساعدات الائتمانية الرسمية^(١). وكذلك تصنف من حيث شروط المنح^(٢).

المطلب الثاني

القروض الأجنبية والدور التنموي

تشير العديد من الدراسات والتجارب إلى أهمية القروض الأجنبية للدول النامية في عملية التنمية الاقتصادية ومساعدة تلك الدول على تغطية فجوة العملات الأجنبية التي تعاني منها، حيث يمكن الاستفادة منها في إدارة عجلة التنمية الاقتصادية فيما لو وضعت الأسس والمعايير الاقتصادية السليمة لاستخدامها وتوزيعها على القطاعات الاقتصادية التي تساهم في دعم التنمية الاقتصادية، والوصول إلى اقتصاديات ذاتية النمو قادرة على التقدم بالاعتماد على الموارد الذاتية.

أولاً: تجارب الدول المتقدمة:

تشير التجارب التي مرت بها الدول المتقدمة إلى أنها قد لجأت إلى مصادر التمويل الخارجية لتعزيز مدخراتها المحلية وتحقيق معدلات النمو الاقتصادية المرغوبة، على سبيل المثال في القرن السابع عشر، والثامن عشر لجأت بريطانيا وهولندا إلى الاقتراض الخارجي، وتم الاعتماد عليه

(١) وتشمل قيمة المعونات والمساعدات الفنية وتعد التدفقات المالية ميسرة عندما تكون شروط الإقراض الخاصة بها أكثر ملائمة للمقترض.

(٢) د. محمد عجمية - د. صبحي قريضة: مذكرات في التنمية والتخطيط، الدار الجامعية، الإسكندرية، ١٩٨٧، ص ١٦٢.

كمصدر هام في تمويل برامجها التنموية، كما حصلت الولايات المتحدة، في القرن التاسع عشر على عدد كبير من القروض الخارجية لتعزيز مواردها الذاتية^(١) وتعتبر حالياً أكبر دولة دائنة في العالم.

ثانياً: ضرورة التمويل الخارجي للتنمية الاقتصادية (فجوة الموارد المحلية):
تحتاج برامج التنمية الاقتصادية إلى تمويل حتى تستطيع الدول تنفيذها لكن الدول النامية ، تواجه مشكلة عدم قدرة مدخراتها المحلية في المرحلة الأولى للتنمية على تمويل البرامج الاستثمارية اللازمة لتحقيق معدلات النمو الاقتصادي المرغوبة، لهذا يعمل الاقتراض الخارجي على تمويل تلك البرامج، وفي المرحلة الثانية تصبح تلك المدخرات قادرة على تمويل تلك البرامج ، لكن الاقتراض الخارجي يزداد في هذه المرحلة لخدمة الديون التي حصلت عليها تلك الدولة ، أما في المرحلة الثالثة والأخيرة فإن الاقتصاد القومي لا يعود بحاجة إلى المزيد من القروض الخارجية إذا تصبح المدخرات المحلية قادرة على تمويل البرامج الاستثمارية و خدمة الديون الخارجية. وقد استطاعت بعض الدول النامية تجاوز المرحلة الأولى والثانية والوصول إلى مرحلة الاعتماد على الموارد الذاتية إلا أن هناك العديد من الدول النامية لازالت غير قادرة على تجاوز المرحلة الأولى^(٢).

(١) انظر:-

Arthur Lewis: The Theory of economic growth. Itioi Richard, Lrwin, Inc, 1965, p244.

(٢) د. رمزي زكي: الديون والتنمية ، القروض الخارجية وأثارها على الدول العربية، ط١، أغسطس ١٩٨٥، ص٢٣.

فالحاجة إلى التمويل الخارجي تجد مبرراً موضوعياً فيما يطلق عليه فجوة الموارد المحلية، وهي الفجوة القائمة بين معدل الاستثمار المطلوب تحقيقه للوصول إلى معدل النمو المستهدف، وبين معدل الادخار المحلي المتحقق في ظل ظروف اقتصادية واجتماعية وسياسية معينة. فإذا اقتضت موارد المجتمع المتاحة داخلياً لتمويل الاستثمار المطلوب فإن الاقتصاد القومي يعجز عن الوصول إلى معدل النمو المستهدف. وحينما تكون الموارد أقل من أن تفي بتحقيق معدل الاستثمار المطلوب، وهو ما يعني تواجد فجوة الموارد المحلية فإن المجتمع يواجه أحد ثلاث احتمالات^(١).

١- أن يرضى المجتمع بمعدل نمو أقل يتناسب مع الموارد المحلية.

٢- تعبئة الفائض الاقتصادي الكامن في مختلف القطاعات الاقتصادية الذي يستحوذ عليه الطبقات والفئات الاجتماعية الغنية لتمكين الدولة من رفع معدل الادخار.

٣- أن يلجأ المجتمع إلى مصادر التمويل الخارجية مثل القروض والمساعدات الخارجية والاستثمارات الأجنبية ليسدد بها فجوة الموارد المحلية، مع ما ينتج عنه من أعباء مستقبلية.

وفيما يتعلق بالاحتمال الثالث فهو محاولة لحل تناقص الموارد بالاعتماد على التمويل الخارجي، وقد يبدو كحل سهل لأنه يضمن رفع معدل الاستثمار المحلي دون الحاجة إلى إحداث ضغط على مستوى الاستهلاك المحلي بتركيباته الاجتماعية المختلفة، ودون إجراءات اجتماعية وسياسية

(١) د. رمزي زكي: المرجع سابق، ص ١٩-٢٥.

لتعبئة الموارد المحلية الموجودة. وتحت تأثير هذا الاعتقاد لجأت العديد من الدول إلى الاعتماد على القروض الأجنبية لتمويل التنمية. إلا أن هذا الاعتماد ينطوي على فرضية إمكانية تحقيق التنمية عن طريق قوى خارجية، وهو فرض ليس له سند تاريخي أو نظري. كما أن هذا الحل يلغي ضرورة الوصول إلى مرحلة النمو الذاتي التي ينطلق بعدها الاقتصاد المحلي معتمداً على موارده الذاتية، لأن ذلك لن يتحقق إلا في ظل رفع معدل الادخار المحلي باستمرار بحيث يلغي الحاجة إلى التمويل الخارجي ويعمل على سداد الدين، و الغالب في الدول النامية أنها تمزج بين مصادر التمويل المحلي والخارجي.

لذلك مهما نجحت الدول النامية في تعبئة مواردها المحلية فإن فجوة الموارد المحلية وما يقابلها من فجوة في تجارتها الخارجية تظل موجودة، وتصبح تغطيتها قيدا على إمكانيات تحقيق معدل النمو المستهدف. وعلى الرغم من ذلك فإن العديد من الدول النامية قد استطاعت بالفعل الاستفادة من مصادر التمويل الخارجية وتحقيق معدلات نمو مرتفعة في ناتجها القومي كما استطاعت أن تصل إلى مرحلة الاعتماد على الموارد الذاتية دون الحاجة إلى المزيد من التمويل الخارجي^(١).

(١) انظر:-

Hollis b.Shenery and Alan Souol: Foreign Assilance and Economic Development 'The American economic review (septemper) 1966, pp679 -683.

ويظل المحدد الرئيسي لتحقيق الاستفادة من مصادر التمويل الخارجية وإدارة عجلة التنمية الاقتصادية هو وضع الأسس والمعايير الاقتصادية السليمة لاستخدامها وتوزيعها على القطاعات الاقتصادية التي تساهم في دعم العملية الاقتصادية للدولة.

ثالثاً: مصادر الموارد المالية:

تتطلب عملية التنمية الاقتصادية في الدول النامية موارد مالية ضخمة تزيد على ما يتم تحقيقه من موارد ماله محليه، لذلك لا بد أن يمول الفرق من خلال انسياب صاف لرأس المال الأجنبي إلى الداخل خلال المدة نفسها لغرض سد فجوة الموارد المحلية اللازمة للاستثمار حيث تشكل حركة التدفقات المالية الدولية^(١) فيما بين دول العالم مصدراً مهماً للتمويل الدولي^(٢) والتي منها القروض.

(١) تنوع التدفقات المالية الدولية وتظهر تحت بند التحويلات الرأسمالية لميزان المدفوعات، ويشير صافي التدفقات الداخلة لرأس المال، أما صافي التحويلات فيشير إلى صافي التدفقات الداخلة مطروحاً منها صافي المدفوعات للخارج، ويعد صافي التحويلات مقياساً خارجياً لقدرة الدولة على تمويل عجزها التجاري. انظر: - د. سرمد كوكب جميل: التمويل الدولي، مدخل في الهياكل والعمليات والأدوات، جامعة الموصل، ٢٠٠٢، ص ٧٣ - ص ٧٤.

(٢) تزايدت أهمية التمويل الدولي وذلك لتبني كثير من الدول وخصوصاً الدول النامية استراتيجيات تنموية اعتماداً تعتمد على خلق بيئة اقتصادية جاذبة للاستثمارات الأجنبية.

١- التدفقات المالية الدولية:

تنتقل رؤوس الأموال من الدول ذات الفائض النسبي إلى الدول التي تحتاجها، وفقاً لأسباب معينة وأهداف محددة، يترتب عليها انتقال القوة الشرائية التي لم تخصص للاستهلاك من دولة إلى أخرى، أي انتقال رأس المال النقدي من الأفراد والمشروعات من دولة إلى أخرى^(١)، ذات تأثير واضح في أغلب الاقتصادات النامية حتى أن الكثير من الاقتصاديين يرون أن تقدم ونمو أي اقتصاد يرتبط بنسبة كبيره في مدى قدرة تلك التدفقات المالية في الوصول له.^(٢) ولقد شهد العقدان الماضيان من القرن الماضي زيادة هائلة في تدفقات رؤوس الأموال الدولية، يعود ذلك إلى التطورات الكبيرة في قطاع تكنولوجيا المعلومات ونمو الشركات متعددة الجنسية بالإضافة إلى إدراك الدول لأهمية رأس المال الأجنبي وفائدته للدول التي يستقر فيها وفق ضوابط محدده^(٣).

(١) د. غازي صالح الطائي: الاقتصاد الدولي، دار الكتب للطباعة والنشر، الموصل ١٩٩٩، ص ١ - ص ٦.

وانظر أيضاً: د. كريم مهدي الحسنوي: الاقتصاد الدولي، مطبعة التعليم العالي، بغداد ١٩٨٧، ص ١٣٠.

(٢) د. إبراهيم موسى: قياس وتحليل أثر التدفقات المالية الدولية في التنمية الاقتصادية في بلدان نامية مختارة خلال المدة ١٩٩٠، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد ١٩، بغداد، ٢٠٠٩، ص ٢.

(٣) د. عماد محمد علي العاني: ظاهرة اندماج الأسواق المالية الدولية (الأسباب والانعكاسات)، رسالة دكتوراه، كلية الإدارة والاقتصاد، بغداد، ٢٠٠٢، ص ٢٨.

٢- القروض كأحد مصادر لتمويل الدولي:

تعد القروض من مصادر التمويل الدولي المهمة، وهي عبارة عن الأموال التي تقرضها مصادر الإقراض الأجنبية المتعددة إلى الدول، بناء على مجموعة من القواعد والأسس المالية والتجارية السائدة، على وفق ظروف السوق، مع التعهد بردها وبدفع فائدة عليها، وذلك على وفق شروط متفق عليها^(١).

مما سبق يمكن القول أن التدفقات المالية الخارجية ومنها القروض للدول النامية وما يتصل بها من سياسات إصلاح اقتصادي، قد شكلت عنصر نقل حقيقي للموارد المالية، كما يرى البعض أنها ساهمت في جعل تدفقات رؤوس الأموال هذه مصدراً لإمداد الدول الرأسمالية الدائنة بالموارد المالية المتصلة بالأرباح المحولة وخدمات القروض^(٢)، والتي أرهقت اقتصاديات الدول النامية منها، مما جعل من هذه القروض مجرد آلية تصحيح هيكلية،

(١) د. محمد عجمية : مقدمة في التنمية والتخطيط ، دار النهضة العربية ، بيروت،

١٩٨٣ ، ص ١٨ .

(٢) هناك علاقة وثيقة بين ظاهرة العولمة والمديونية الخارجية، وعلى الرغم من تاريخية المديونية الخارجية بين الدول، فإن المديونية الخارجية هي السبيل الناجح للتحكم المطلق لرأس المال على الصعيد العالمي. انظر: همام الشماع : الصراع الأوربي الأمريكي والتعددية القطبية، المظاهر والأبعاد ، ندوة بغداد ، بيت الحكمة ، بغداد ، ٢٠٠٢ ، ص ١١٣ .

ليس للدول النامية هذه بل للاقتصاد الرأسمالي العالمي في مواجهته لأزماته الاقتصادية واستمرار النمو^(١).

المطلب الثالث

أسباب لجوء الدول النامية للديون الخارجية

تضطر الدول النامية إلى اللجوء الديون الخارجية لأسباب عدة نذكر منها ما يلي:-

أولاً: الأسباب الداخلية:

— سوء إدارة عملية التنمية الاقتصادية:

اعتمدت الكثير من الدول النامية بعد استقلالها على إستراتيجية الإحلال محل الواردات كإستراتيجية للتنمية وذلك للتخلص من التبعية السياسية والاقتصادية للدول المتقدمة ولكن هذه الإستراتيجية تحتاج إلى توافر رؤوس أموال ضخمة جداً وبالعملة الأجنبية لاستيراد التكنولوجيا اللازمة للصناعات الثقيلة التي تتطلبها هذه الإستراتيجية^(٢).

— سياسات التصدير:

ركزت بعض الدول النامية على استيراد السلع الاستهلاكية والرأسمالية ذات الأسعار المرتفعة وأخذت تصدر الكثير من مواردها الطبيعية على شكل

(١) د. إبراهيم موسى: قياس وتحليل أثر التدفقات المالية الدولية في التنمية الاقتصادية

في بلدان نامية مختارة خلال المدة ١٩٩٠، مرجع سابق، ص ٧.

(٢) أميرة محمد عبد القادر طه: الآثار الاقتصادية الناجمة عن عجز الموازنة العامة

للدولة، بحث غ منشور، قسم الاقتصاد والمالية العامة، كلية الحقوق، جامعة

المنصورة، بدون تاريخ نشر، ص ٣٦.

مواد خام وبأسعار زهيدة. هذا التخصص في إنتاج المواد الأولية أدى إلى تعريضها إلى آثار الأزمات الاقتصادية التي تعرضت لها أسواق هذه المواد والتناقضات التي شهدتها الأنظمة الاقتصادية. وذلك على النقيض مما قامت به الدول المتقدمة والتي ركزت على استيراد المواد الخام الأولية ذات الأسعار المنخفضة اللازمة للتنمية الصناعية وأخذت بتصدير السلع ذات الأسعار المرتفعة؛ لتنتقل في مرحلة لاحقة إلى تصدير رأس المال الأجنبي إلى الدول النامية، كما أدركت أن الدول النامية تعتبر أرضية خصبة لاستثماراتها. مما أدى إلى حدوث أزمات اقتصادية أثرت في السداد. إضافة إلى العجز المستمر في ميزان المدفوعات بسبب زيادة الواردات السلعية على حساب الصادرات، مما فاقم المديونية.

- دافع الاستثمار من أجل التنمية وسوء التخطيط:

تحتاج الدول للقيام بالتنمية بشكل مستدام إلى رؤوس أموال وتكنولوجيا متقدمة وهو ما لم تقدر عليه الدول النامية مما اضطرها إلى الاقتراض الخارجي لشراء الآلات والمعدات اللازمة. فعندما تم اللجوء إلى الاقتراض كان يفترض إقامة مشاريع ضخمة يتم من طريقها سداد مثل هذه القروض إلا إنه مع سوء التخطيط وتغير الظروف والسياسات الاقتصادية فشلت معظم هذه المشاريع لأنها لم تكن مبنية على أساس علمي واقتصادي دقيق. ويعتبر سوء التخطيط وتغير السياسات الاقتصادية وتخطيطها ما بين السياسات الاشتراكية والرأسمالية أحد من أهم أسباب فشل كثير من المشروعات التنموية.

– الفساد والاستهلاك الترفي:

اقتران عمليات الاقتراض بزيادة كبيرة في الاستهلاك الترفي، وفساد الحكومات التي تقترض كثيراً للرفع من مستوى معيشة شعوبها بشكل مصطنع دون تحقيق تنمية حقيقية. إلى جانب الفساد المالي والإداري والذي يعد ظاهرة تعاني منها كثير من الدول النامية إن لم يكن كلها.

– إهمال قطاع الزراعة:

أدى إهمال الدول النامية لهذا القطاع إلى زيادة الواردات الغذائية لتغطية احتياجاتها على الرغم من ميزتها التنافسية في هذا القطاع مما اضطرها إلى المديونية الخارجية. على الرغم من تلك الميزة التنافسية في مجال الزراعة جاء الاهتمام بالصناعة التي تتطلب بطبيعتها كثافة رأسمالية تفوق طاقات أغلب الدول النامية مما أدى للجوء إلى الاقتراض الخارجي لتمويل هذه الصناعات.

- تهريب رؤوس الأموال إلى الخارج:

يعد تهريب رأس المال من الدول النامية من العوامل التي ساهمت في زيادة حدة المديونية الخارجية، فهي اقتطاع لجزء من الأموال المفترض أنها خصصت للتنمية والاستثمار، يكفي أن نحصر حجم هذه الأموال التي هربت للخارج من القروض الخارجية. حينما نطرح تدفقات رأس المال إلى الداخل من الميزان التجاري مطروحا من الزيادة التي حدثت في الاحتياطيات الأجنبية الرسمية^(١).

(١) د. أحمد جمال الدين موسى: دراسات في العلاقات الاقتصادية الدولية، المكتبة

العالمية، بدون سنة نشر، ص ٣٢.

- سوء إدارة الدين الخارجي:

يؤدي قيام الدولة بالاقتراض بدون أن يكون لدي أجهزتها المختلفة تنسيق كامل إلى التورط في قروض تفوق الاحتياجات الخاصة بها، ولعل ما يثبت ذلك صعوبة التعرف على رقم الدين الخارجي لبعض الدول والتضارب في هذا الرقم بين الدول الدائنة والمدينة. وأيضاً عدم وجود إستراتيجية طويلة الأجل للاقتراض من الخارج حيث يتم الاقتراض عام بعد عام لتمويل فجوة الموارد بدون التخطيط لتنويع مصادر الاقتراض سعياً للابتعاد عن التبعية لجهة معينة وعدم وجود جدول زمني مناسب للوفاء بأقساط هذه الديون أي أن عملية الاقتراض قد تكون غير مناسبة مثل اللجوء إلى الاقتراض من مصادر مكلفة مثل البنوك التجارية قبل استنفاد إمكانيات الاقتراض من المصادر الأقل تكلفة^(١).

- عدم توافر مصادر التمويل المحلية البديلة:

تواجه الدول النامية صعوبات كبيرة في اجتذاب المدخرات المحلية لتمويل الزيادة في إنفاقها من خلال بيع سندات في سوقها المحلي فهي لا تلاقي نفس النجاح الذي يمكن أن تلاقيه الدول الصناعية المتقدمة، وبالتالي لا يمكنها الاعتماد على سوق السندات بكفاءة في تمويل نسبة عالية من العجزات المالية التي تواجهها^(٢).

(١) د. صفوت عبد السلام : البنك الدولي والتنمية الاقتصادية للدول النامية، كتاب

الأهرام الاقتصادي، العدد ٥١ مايو ١٩٩٢، ص ٨٧.

(٢) انظر :-

- العجز المتزايد في ميزان المدفوعات:

أدى العجز المستمر في ميزان المدفوعات في معظم الدول النامية الناجم عن تزايد الواردات السلعية على حساب الصادرات إلى اختلال تجاري واضح تسبب باللجوء إلى الاقتراض الخارجي وتفاقم المديونية.

ثانياً: الأسباب الخارجية:

ليست الأسباب الداخلية وحدها هي السبب في تزايد المديونية الخارجية بل توجد أسباب خارجية تقف وبشدة وراء تفاقم المديونية الخارجية.

- انخفاض الأسعار العالمية للمواد الخام :

أدى انخفاض أسعار المواد الأولية المصدرة إلى الأسواق العالمية إلى تدهور شروط التبادل التجارية للدول المصدرة لهذه المواد، مما أدى إلى تفاقم عجز ميزان المدفوعات الذي يزيد من الميل إلى الاستدانة الخارجية. فهذه الدول تعتمد على تصدير المواد الخام الأولية في الأسواق الدولية وعند انخفاض الأسعار سيحدث عجز في ميزان المدفوعات نتيجة الانخفاض في قيمة الصادرات السلعية.

- آثار الركود التضخمي السائد في معظم الدول الرأسمالية :

نظراً لاندماج معظم الدول النامية في النظام الاقتصادي العالمي وتبعيتها له، ولذلك فإن ما يحدث في هذا النظام من تقلبات وأزمات يؤثر تلقائياً في الأوضاع الاقتصادية لهذه الدول.

- ارتفاع أسعار الفائدة أسواق المال الدولية:

تسبب الارتفاع الذي طرأ على أسعار الفائدة في أسواق المال الدولية دوراً في استفحال أزمة المديونية إذ تجاوزت في العديد من الدول الفوائد الزائدة المدفوعة قيمة التمويل الإضافي الصافي وتكبدت الدول المدينة مبالغ

أثار الديون الخارجية وانعكاساتها على التنمية الاقتصادية في الدول النامية (٦٩٨)
متزايدة عبر السنين، وأصبح بند خدمة الدين يمثل نصيباً هاماً من صافي
الديون ويستحوذ على مبالغ كبيرة من النقد الأجنبي^(١).
- انخفاض معونات الدول المتقدمة:

خفض الدول المتقدمة لنسبة من دخولها القومية التي توجهها إلى منح
قروض ميسرة للدول النامية، وهو ما ساهم بشكل أكبر في مواجهه الدول
النامية لمصاعب أكبر في خدمة ديونها^(٢).

(١) انظر:-

Nadeem ah hague ,manmohan s Kumar,nelson mark,and danald j
.mathison:The economic content of developing country credit
worthiness, imf, staff paper,vol,43 no,4,December 1996 ,p693.

(٢) د. وجدي محمود حسين: العلاقات الاقتصادية الدولية ، دار الجامعات المصرية،

الإسكندرية، بدون سنة نشر، ص ٨٨.

المبحث الأول

عجز الموازنة في مصر واللجوء للاقتراض الخارجي

يعتبر عجز الموازنة العامة للدول عقبة تقف أمام سير الدولة في برنامجها في التنمية، و مصر مثل دول كثيرة عانت من تطور هذا العجز واستمراره في موازنتها لسنوات طويلة. وقد مر هذا العجز بعدة مراحل حتى أصبح الوضع كما هو الآن.

المطلب الأول

مراحل عجز الموازنة العامة في مصر و الديون الخارجية

بدأت مشكلة الديون الخارجية منذ عهد الخديوي إسماعيل^(١) حيث اتسعت حركة القروض من الداخل والخارج رغم زيادة الإيرادات، لكن كان هناك إساءة في استخدام هذه الإيرادات حتى أعلن عام ١٨٨٦م عن إفلاس الدولة، ودخلت مصر منعطفاً خطيراً من سوء الأحوال الاقتصادية والسياسية وبدأت الدولة في التوسع في الاقتراض لسداد التزاماتها، وكان يقع العبء الأكبر لقروض الدولة المصرية يتركز على الطبقة محدودة الدخل بينما تخف الأعباء المالية على الأقلية الرأسمالية المسيطرة حتى بداية القرن العشرين خلال العصر الملكي في مصر.

(١) لم تعرف مصر الديون الخارجية في عهد محمد علي نظراً لاحتكاره التجارة الخارجية والداخلية، فقد كان يخشى الاقتراض الخارجي خوفاً من التدخل الأجنبي، حتى القروض وقتها كانت قروض للإنفاق الشخصي وليست قروضاً للإنتاج.

أثار الديون الخارجية وانعكاساتها على التنمية الاقتصادية في الدول النامية (٧٠٠)

دخل الاقتصاد المصري مرحلة التخطيط والتوجيه الاقتصادي مع قيام العصر الجمهوري بعد ثورة ١٩٥٢ ، وبدأت الدولة خطة جديدة لتنظيم الأعباء المالية للقروض بحيث لا تؤدي إلى عرقلة الخطة القومية للإنتاج و أن تتناسب مع الموارد الاقتصادية فلا تثقل موارد الموازنة، أو مساس بمستوى معيشة محدودي الدخل والحذر في الالتجاء إلى سياسة الضرائب وغيرها.

المرحلة الأولى: عجز الموازنة المصرية خلال السبعينات:

شهدت الفترة ما قبل عام ١٩٧٥ أزمات اقتصادية كبيرة لعدة أسباب كان من أهمها توجيه معظم الموارد المتاحة إلى الإنفاق العسكري حتى انتصار أكتوبر ١٩٧٣^(١)، ثم تلا ذلك تحقيق معدلات نمو اقتصادي غير مسبوق خلال الفترة من ١٩٧٥-١٩٨٥، في أعقاب انتهاء سياسة الانفتاح الاقتصادي

(١) في هذه المرحلة كان هناك زيادة واضحة في النفقات الحربية ، والإعلان عن بدء تطبيق سياسة الانفتاح الاقتصادي وتشجيع الاستثمار العربي والأجنبي في مصر ، مما أدى إلى تفاوت في الموازنة العامة في مصر بين النفقات والإيرادات ، فقد وصل العجز في عام ١٩٧٨ م إلى ٢٣٩٩ مليون جنية ، وتم تمويل ٤٠٪ من هذا العجز الناتج في هذه الفترة عن طريق الاقتراض من البنوك المحلية ، بالإضافة إلى الاعتماد على المعونات الخارجية والديون .

وتزايد المساعدات الأجنبية بالإضافة لتحويلات المصريين العاملين بالخارج والاستثمار الأجنبي المباشر^(١).

المرحلة الثانية: عجز الموازنة خلال الثمانينات:

تعرضت مصر لتوقف النمو الاقتصادي سنة ١٩٨٦ نتيجة لقيود إستراتيجية التنمية آنذاك والموجهة إلى الداخل، بالإضافة إلى تباطؤ النمو الإقليمي بسبب هبوط أسعار البترول الذي تسبب في اختلالات في الاقتصاد الكلي في مصر من تفاقم معدلات البطالة و الفقر، وبدأت مرحلة عدم القدرة والتوقف عن سداد أعباء المديونية.

بلغت مديونية مصر للخارج في عام ١٩٨١-١٩٨٢ حوالي ٢٥.٥ مليار دولار ثم ارتفعت لتصبح في عام ١٩٨٤-١٩٨٥ لتصبح ٣٠.١ مليار دولار، وحين بدأت مرحلة التعثر في السداد اعتباراً من نوفمبر ١٩٨٥، لجأت مصر إلى نادي باريس لأول مرة لتوقيع اتفاقية إعادة الجدولة للديون المستحقة للدول الأعضاء في النادي في مايو ١٩٨٧ وقد بلغ حجم المبالغ المدرجة في هذه الاتفاقية نحو ٤.٥ مليار دولار.

تتميز هذه الفترة بمحاولة الإصلاح الاقتصادي والتخطيط لإصلاحه، وتشجيع الاستثمار، وفي نفس الوقت زادت حدة البطالة وارتفاع الدين

(١) د.على توفيق الصادق - د. نبيل عبد الوهاب لطيفة: سياسة وإدارة الدين العام في البلدان العربية، صندوق النقد العربي، معهد السياسات الاقتصادية، سلسلة بحوث والمناقشات حلقات العمل العدد الرابع من ٢٨-٣١ مارس ١٩٩٨، ص ١٥٥ - ص ١٩١.

الخارجي واستمرار ارتفاع العجز، و تمويل هذا العجز عن طريق الجهاز المصرفي المحلي (البنك المركزي ، والبنوك التجارية) .

المرحلة الثالثة: عجز الموازنة خلال فترة النصف الأول من التسعينات:

تعرضت مصر لفترة تعثر أخرى بسبب انخفاض الإيرادات من العملات الأجنبية، مما جعل المديونية الخارجية تقفز إلى أعلى مستوى وصلت إليه في عام ١٩٨٩-١٩٩٠ حيث وصلت إلى نحو ٤٣.٣ مليار دولار قبل أن تنخفض عام ١٩٩٠-١٩٩١، حيث وصلت إلى نحو ٣٠.٥ مليار دولار وذلك لتنازل الولايات المتحدة عن ديونها العسكرية البالغة ٧.١ مليار دولار لاشتراك مصر في حرب الخليج، وكذلك تنازل دول الخليج عن ديونها والبالغة ٦.٢ مليار دولار لنفس السبب السابق^(١).

توجهت مصر مرة ثانية بعد حرب الخليج إلى نادي باريس لإعادة جدولة ديونها، ووقعت اتفاقية في ٢٥ مايو ١٩٩١ مع الدول الدائنة على تخفيض مديونياتها بنسبة ٥٠٪ من صافي قيمتها في ٣٠ يونيو ١٩٩١، وذلك على ثلاث مراحل يصل فيها تخفيض المرحلة الأولى إلى ١٥٪ من صافي القيمة الحالية للمديونية ويرتفع في المرحلة الثانية ليصل إلى ٣٠٪ وفي المرحلة

(١) د.على توفيق الصادق - د. نبيل عبد الوهاب لطيفة: سياسة وإدارة الدين العام في

البلدان العربية، مرجع سابق، ص ١٦٩.

● مجلة الشريعة والقانون ● العدد الرابع والثلاثون الجزء الثاني (١٤٤١هـ - ٢٠١٩م) ● (٧٠٣)

الثالثة يصل التخفيض إلى ٥٠٪ بلغت حجم المبالغ المدرجة في الاتفاقية نحو ٣٠.٦ مليار دولار^(١).

شهدت هذه المرحلة العديد من التطورات الاقتصادية في مصر، والتوجه حثيثاً نحو الخصخصة بهدف التخلص من الأعباء المالية للديون الخارجية والداخلية، وإصدار أذون الخزانة للاكتتاب العام بهدف تمويل عجز الموازنة عام ١٩٩١، و صدور قانون الضريبة الموحدة على دخول الأفراد عام ١٩٩٣، وانخفض العجز جراء هذه السياسة من ٤.٩ مليار جنيه عام ١٩٨٩/٩٠ إلى ٢.٧ مليار جنيه عام ١٩٩٤/٩٥ .

المرحلة الرابعة: تطور عجز الموازنة من النصف الثاني من التسعينات إلى بداية الألفية الجديدة:

أعلنت مصر في عام ١٩٩٦ أن لا عودة للاقتراض من الخارج أو من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، إلا أنها عادت للاقتراض الخارجي بسبب الوضع السيئ للاقتصاد العالمي في هذه الفترة وانخفاض معدلات الاستثمار، نتج عن ذلك زيادة للضرائب العامة وبعض الرسوم وارتفاع معدلات البطالة وزيادة في عجز الموازنة ، فوصل عجز الموازنة لعام ١٩٨/٩٩ إلى ١٢.٧ مليار جنيه، و وصل في عام ١٩٩٩/٢٠٠٠م إلى ١٤ مليار جنيه، وبلغ إجمالي الدين العام الخارجي إلى ١٠٦ مليار جنيه، وإجمالي الدين

(١) د. مجدي محمود شهاب : الاتجاهات الدولية لمواجهة أزمة الديون الخارجية، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، ١٩٨٨، ص ٩٣.

(٧٠٤)

أثار الديون الخارجية وانعكاساتها على التنمية الاقتصادية في الدول النامية

المحلي ٢١٥ مليار جنية في عام ٢٠٠١، وأصبح حجم الدين العام ١٠٣٪ من إجمالي الناتج المحلي.

وفي سبتمبر ١٩٩٧ بلغت مديونية مصر الخارجية ٢٨.٤ مليار دولار منها ٢٢.٥ مليار دولار مستحقة لدول أعضاء نادي باريس و ٠.٥ مليار دولار مستحقة لدول أخرى و ٣.٩ مليار دولار مستحقة للمؤسسات الدولية، ومنها ٢٦.٩ مليار دولار ديون متوسطة وطويلة الأجل و ١.٥ مليار دولار أمريكي ديون قصيرة الأجل^(١).

المرحلة الخامسة (الحالية): تفاقم عجز الموازنة بعد ثورتي ٢٥ يناير ٢٠١١ و٣٠ يونيو ٢٠١٣:

تعرضت مصر لأحداث سياسية خلال تلك الفترة كان لها تأثيرات اقتصادية خطيرة انعكست بشكل سلبي مؤثر على الموازنة العامة المصرية وأدت إلى تفاقم العجز بشكل خطير، واستناداً لبيانات وزارة المالية المصرية يمكن القول أن ارتفاع عجز الموازنة بهذا الشكل الكبير والخطير يهدد بتعرض الدولة المصرية لأزمة اقتصادية حادة واحتمال تعرضها لحالة عدم القدرة على الوفاء بالتزاماتها الداخلية والخارجية، بل وخطورة تعرضها لإعلان إفلاسها وعدم القدرة على سداد ديونها.

(١) استخدمت مصر مبادلة الديون بالعملة المحلية كأداة لتخفيض حجم المديونية الخارجية حيث يتم تسوية الديون المستحقة على جهات محلية مصرية (حكومة - قطاع عام) مضمونة من احد البنوك التجارية العامة بمصر أو البنك المركزي المصري. انظر: - على توفيق الصادق - نبيل عبد الوهاب لطيفة: سياسة وإدارة الدين العام في البلدان العربية، مرجع سابق، ص ١٩٠.

ارتفع العجز الكلى للموازنة العامة للدولة المصرية ليصل إلى ١٣٣٧٪ في العام ٢٠١٢/٢٠١٣^(١)، ومن المتوقع أن تتجاوز قيمة العجز في الموازنة العامة للدولة، بنهاية العام المالي ٢٠١٦/٢٠١٧، إلى ما يقارب ٣٢٢ مليار جنيه، وسوف يتم تمويله عن طريق طرح البنك المركزي لأذون وسندات خزانة، أدوات الدين الحكومية، نيابة عن وزارة المالية، وعن طريق المساعدات والمنح من الدول العربية والقروض الدولية^(٢).

يعزى ذلك لأسباب عدة أهمها ارتفاع الإنفاق العام مع تدهور الواردات بسبب الأحداث السياسية والتي أدت إلى انخفاض الاستثمارات الأجنبية وتدهور اغلب وأهم القطاعات الاقتصادية مثل قطاع السياحة، وتدهور الصادرات الزراعية، ارتفاع نسبة البطالة، الخ.

كما كان هناك أيضاً ارتفاع في إجمالي الدين العام الخارجي، لمواجهة هذا العجز حيث شهد تصاعداً فقد كان يبلغ إجمالي الدين العام الخارجي عام ٢٠١٠ حوالي ٣٣٦٩٤ مليار دولار ليشهد ارتفاع في عام ٢٠١١ ليصل إلى ٣٤٩٠٦ مليار دولار، وفي عام ٢٠١٢، وصل إلى ٣٤٣٨٥ مليار

(١) البيان المالي عن مشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠١٤/٢٠١٥، وزارة المالية المصرية، ص ٢.

(٢) وزارة المالية المصرية

<http://www.mof.gov.eg/Arabic/%D8%B9%D9%86%D8%A7%D9%88%D9%8A%D9%86%20%D8%B1%D8%A6%D9%8A%D8%B3%D9%8A%D9%87/PE/Pages/budget17-18.aspx>

أثار الديون الخارجية وانعكاساتها على التنمية الاقتصادية في الدول النامية (٧٠٦)
دولار، وظل يرتفع أعوام ٢٠١٣، ٢٠١٤، ٢٠١٥، بـ ٤٣٢٣٣ مليار
دولار، ٤٦٠٦٧ مليار دولار، ٤٨٠٦٣ مليار دولار على التوالي ليقفز في عام
٢٠١٦ إلى ٥٥٧٦٤ مليار دولار^(١). ويشير مؤخراً البنك المركزي المصري
إلى أن هناك ارتفاعاً جديداً في الدين الخارجي^(٢). مما يزيد من تفاقم تدهور
الاقتصاد المصري.

من هنا نرى أن الديون الخارجية كانت نقمة على الاقتصاد المصري حيث
عجزت عن سداد الديون والفوائد عدة مرات، وخضعت إلى برامج
التصحيح الاقتصادي ولمراقبة صندوق النقد الدولي، واضطرت إلى
اللجوء إلى إعادة الجدولة والذهاب إلى نادي باريس والخضوع لشروطه،
الأدهى من ذلك أنها لم تحقق النتائج المرغوب فيها من هذه القروض،
حيث زادت معدلات البطالة وزادت حدة الفقر والتأثير السلبي على معدلات
النمو وحجم الموارد المتاحة، وبالتالي يمكننا القول أن مصر لم تستفد
أيضاً من هذه القروض بالشكل الذي يضمن تحقيق تنمية اقتصادية وجلب
عملات أجنبية تستطيع منها سداد القروض وفوائدها.

(١) تقديرات وزارة المالية المصرية.

(٢) حيث ارتفع بنحو ١.٨ مليار بمعدل ٢.٣٪ خلال الفترة يوليو/ سبتمبر ٢٠١٧
ليبلغ نحو ٨٠.٨ مليار دولار في نهاية سبتمبر ٢٠١٧ لمزيد من التفاصيل انظر:-
البنك المركزي: المجلة الاقتصادية، المجلد الخامس والثمانون، العدد الأول،
٢٠١٧/٢٠١٨، ص ٦٧.

المطلب الثاني

مشكلة عجز الموازنة و السياسة المالية في مصر

تعد مشكلة عجز الموازنة العامة المزمّن من أهم ملامح السياسة المالية لمصر والتي كان من أهم أسبابها الاتجاه المفرط للاقتراض الخارجي و الداخلي، والذي نما بشكل قوي لسد جانب من هذا العجز، بالتوازي مع تفاقم أعباء خدمة الديون نفسها، فكثيرا ما لجأت الحكومات المتعاقبة لهذه الديون لتمويل جانب من عجز موازنتها مما يدخلها في حلقة مستمرة من عجز الموازنة المولد للعجز ذاته.

أولاً: أهم ملامح السياسة المالية المصرية:

١- استمرار العجز في الموازنة العامة للحكومة:

ارتفع إجمالي دين الموازنة العامة للدولة بشقيه إلى ٣٦٧٦ مليار جنيه - ٣.٦٧٦ تريليون جنيه - في نهاية شهر مارس ٢٠١٧، ما يعادل ١٠٧.٩٪ من الناتج المحلي الإجمالي. وقد أشار البنك المركزي المصري في ذلك الشأن إلى تفاقم الدين العام المحلي إلى ٣١٦٠.٩ مليار جنيه في يونيو ٢٠١٧ مقابل ٢٦٢٠.٧ مليار جنيه في نهاية يونيو ٢٠١٦ مسجلاً زيادة قدرها ٥٤٠.٢ مليار جنيه بمعدل ٢٠.٦٪ خلال السنة المالية ٢٠١٦/٢٠١٧ ، كما وصل إجمالي الدين العام المحلي بالنسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي ٦٧٪ في يونيو ٢٠١٢ ليصل إلى ٩٠.٩٪ مارس ٢٠١٧^(١) في قفزة خطيرة مما ينذر بتعرض الاقتصاد المصري لأزمة حادة.

(١) وزارة المالية و البنك المركزي المصري إحصاءات ٢٠١٧.

٢- التزايد الطردي في حجم الدين الداخلي:

بلغ إجمالي الدين الداخلي في مصر يونيو ٢٠١٢ إلى ١١٢٢١٨٧ مليون جنيه ليرتفع في يونيو ٢٠١٦ ليصبح ٢٤٨٠٩٢٦ مليون جنيه، كما تزايدت الديون الخارجية لمصر حيث بلغت في يونيو ٢٠١٠ إلى ٣٣٦٩٤ مليون دولار لتصل في يونيو- ٢٠١٦ إلى ٥٥٧٦٤ مليون دولار، وترتب على ذلك تزايد مدفوعات خدمة الدين العام في العام المالي ٢٠١١/٢٠١٠ حيث قدرت ب ١١٧٢٥١ مليون جنيه لتصبح في العام المالي ٢٠١٥/٢٠١٦ تقدر ب ٤٩٣٧٧٩ مليون جنيه^(١)، مما جعلها استحوذت على نسبة عالية من حجم الإنفاق العام الحكومي.

٣- وجود فجوة حادة بين الاستثمارات والمدخرات المحلية:

تطورت الاستثمارات التي احتاجها قطاع الخدمات العامة من ٨.٩٨٨ مليون جنيه خلال العام المالي ٢٠١٤/٢٠١٥، لتصبح ١٠.٧١٤ مليون جنيه في العام ٢٠١٥/٢٠١٦، و١٤.٣٤٨ مليون جنيه، لتقفز في موازنة العام المالي ٢٠١٧/٢٠١٨ إلى ٢٣.٧٦٤ مليون جنيه، ويتوقع لموازنة ٢٠١٨/٢٠١٩ وصولها إلى ٣٣.١٩٤ مليون جنيه^(٢)، مقارنة بمقدار المدخرات المحلية خلال نفس الفترة والتي لا تستطيع سد الحاجة للاستثمارات المطلوبة.

(١) المرجع السابق.

(٢) وزارة المالية: مشروع موازنة ٢٠١٨ / ٢٠١٩، جدول رقم (٢-أ/١) قطاع

الخدمات العامة، ص ٩٧.

٤- تواجه مصر أزمة حادة في مستويات أسعار الصرف للدولار الأمريكي^(١) :
والنتيجة أساساً عن تزايد العجز المستمر في الميزان التجاري والذي بلغ
٢٧.١٠٣ مليون دولار عام ٢٠١٠/٢٠١١ ليرتفع بشكل خطير ليصل إلى
٣٧.٦٠٦ مليون دولار ٢٠١٥/٢٠١٦.^(٢)

٥- الازدياد المطرد في عدد السكان:
يقدر المجلس القومي للسكان أنه في ١/٧/٢٠١٧ بلغ عدد السكان في
الداخل في ٩٥.٢ مليون نسمة، و عدد المشتغلين ٢٥.٧ مليون مشتغل^(٣).

٦- ندرة وجود موارد حقيقية لتمويل الإنفاق الحكومي:
تعاني مصر من صعوبة الاعتماد على ثروات طبيعية يمكن استخدامها
بشكل اقتصادي لزيادة صادراتها بشكل ريعي لسد فجوة العجز^(٤).
فالإيرادات العامة للدولة المصرية تبلغ نحو ٩٨٩ مليار جنيه، على أن مقدرة
الدولة على تغطية مصروفاتها فإنها تتمثل في مقدرة الإيرادات العامة المشار
إليها على تغطية المصروفات البالغة ١.٤٢٤ مليار جنيه أي أن الإيرادات

(١) تم تحرير سعر صرف الدولار مقابل الجنيه في الربع الأخير من عام ٢٠١٦ الثالث
من نوفمبر ٢٠١٦، مما ساهم في انخفاض القوة الشرائية للجنيه وتخطى سعر صرف
الدولار ١٧ جنيه مصري بعد أن كان لا يتخطى سعر صرف الدولار ٦ جنيه مصري.

(٢) المصدر: البنك المركزي المصري إحصاءات ٢٠١٧.

(٣) البنك المركزي: المجلة الاقتصادية، المجلد ٥٧ العدد ٤،
٢٠١٦/٢٠١٧، المجلس القومي للسكان، ص - أ.

(٤) أصبحت مصر من الدول المستوردة للنفط والغاز الطبيعي بعد أن كان هناك شبه
اكتفاء ذاتي حتى أواخر العقد الأول من القرن الحالي.

العامّة تغطي نسبة ٦٩.٥٪ من حجم المصروفات والباقي أو الفجوة وقدرها نحو ٤٣٥ مليار جنيه ما يطلق عليه العجز النقدي عليه العجز النقدي للموازنة العامّة ، وهو ما يشكل نسبة ٨.٣٪ من الناتج المحلي الإجمالي^(١).

٧- استمرار حاجة السوق المصري للسلع والخدمات الأجنبية:

انخفضت المدفوعات في العام المالي ٢٠١٦/٢٠١٧ عن مجموعة السلع الاستثمارية بمعدل ٨.٦٪ لتقتصر على ٨.٨ مليار دولار عن العام المالي السابق، وذلك لانخفاض الواردات من بعض السلع مثل أجهزة الهاتف والاتصالات بنحو ٦٤٢.٨ مليون دولار، ومضخات سوائل وهواء بنحو ٢١٢.٠ مليون دولار^(٢). حيث ترتبط حاجة السوق المصري للسلع والخدمات الأجنبية بارتفاع سعر صرف الدولار الأمريكي ، وما يترتب على ذلك من نتائج عكسية على الشركات المصرية على الرغم من تحديد سعر صرف للدولار حالة الاستيراد بما يطلق عليه الدولار الجمركي.

بالإضافة إلى تراجع الواردات من مجموعة السلع الاستهلاكية بمعدل ١٣.٧٪ لتقتصر على ١٢.٦ مليار دولار وذلك لانخفاض السلع الاستهلاكية المعمرة بمعدل ٢٧٪ لتقتصر على ٢.٨ مليار دولار، وأهم هذه السلع سيارات الركوب بنحو ٦٤٩.٢ مليون دولار والأجهزة المنزلية والتليفزيونات بنحو ٣٨٥.٣ مليون دولار، وأيضاً السلع الاستهلاكية غير

(١) وزارة المالية: مشروع موازنة ٢٠١٨/٢٠١٩، ص ٥-٦.

(٢) البنك المركزي المصري: المجلة الاقتصادية، قطاع البحوث الاقتصادية،

المجلد ٥٧، العدد الرابع، ٢٠١٦/٢٠١٧، ص ٧٠.

المعمرة بمعدل ٨.٧٪ لتقتصر على نحو ٩.٩ مليار دولار، وذلك لانخفاض الواردات من بعض السلع أهمها الملابس الجاهزة بنحو ٢٦٩.٨ مليون دولار ومحضرات اللحوم بنحو ٢٦٥.٣ مليون دولار لنفس العام المالي^(١). مما ينذر بانخفاض كبير في مستوي الرفاهية والاحتياجات الأساسية للمواطنين.

ثانياً : أسباب عجز الموازنة في مصر:

يعتبر استمرار العجز في الموازنة العامة سمة مميزة للسياسات المالية للدولة المصرية؛ يرجع ذلك إلى عدة أسباب تتشابه نسبياً مع مختلف الدول النامية، يمكن إجمالها كالتالي:-

- النمو المتواصل في النفقات العامة خلال نصف القرن الماضي، فقد كان حجم النفقات ١٦٠٠ مليون جنيه عام ١٩٧١/٧٠م، إلى أن أصبح تريليون و١٠٦ مليارات جنيه عام ٢٠١٥/٢٠١٦^(٢).

- الاختلال الحاد بين الإصدار النقدي (كمية النقود) ونمو الناتج القومي الحقيقي.

- قلة الإيرادات العامة بالمقارنة مع ارتفاع النفقات لعامة وعدم وجود سياسات مالية قادرة على مسايرة التطور الاقتصادي والتحويلات العالمية^(٣).

(١) البنك المركزي المصري: المرجع السابق، ص ٧١.

(٢) موقع وزارة المالية المصرية: مرجع سابق.

(٣) قامت الدولة المصرية بحزمة من الإصلاحات الضريبية من أهمها إصدار قانون ضريبة القيمة المضافة.

أثار الديون الخارجية وانعكاساتها على التنمية الاقتصادية في الدول النامية (٧١٢)
قدرت وزارة المالية في مشروع موازنة ٢٠١٨/٢٠١٩ الاستخدامات العامة للدولة ب ١.٧٢٥ مليار جنيه تتضمن ١.٤٢٤ مليار جنيه يمثل المصروفات من أجور ومستلزمات سلعية وخدمية وفوائد ديون داخلية وخارجية، ودعم ومنح ومزايا اجتماعية وشراء أصول غير مالية (استثمارات)، أي أن المصروفات تمثل ٨٢.٦٪ تقريباً من الحجم العام للاستخدامات بمشروع الموازنة^(١).

- الارتفاع الضخم لفوائد الديون المحلية والخارجية، حيث يبلغ ٣٤.٤٪ من الإنفاق العام وفقاً لموازنة ٢٠١٧/٢٠١٨، بمعنى أن أكثر من ثلث الإنفاق العام سيوجه نحو سداد الديون وخدمة الديون، والتي تراكمت على مر عقود لتبلغ مؤخراً ٣ تريليون و٥٨ مليار و١٠٥ ملايين جنيه في العام المالي ٢٠١٦/٢٠١٧، بعد أن كانت تبلغ فقط ٧٠٥ مليار و٤٧١ مليون جنيه في نهاية العام المالي ٢٠٠٨/٢٠٠٩^(٢).

(١) وزارة المالية المصرية: مشروع موازنة ٢٠١٨/٢٠١٩، ص ٥.

(٢) وزارة المالية المصرية: مرجع سابق.

المطلب الثالث

لجوء مصر للتمويل غير التضخمي

لعجز الموازنة والحلقة المفرغة

تضغط مشكلة عجز الموازنة العامة على الاقتصاد المصري بشكل سلبي في السنوات الأخيرة بسبب ما نتج عنها من تفاقم لأعباء خدمة الدين العام المحلي و أعباء الديون الخارجية، وقد لجأت الحكومات لسد جانب من هذا عجز عن طريق التمويل التضخمي^(١)، أو عن طريق التمويل غير التضخمي^(٢)، والتي منها الاقتراض الخارجي.

هذا التفاقم الذي حدث في هذين النوعين من الديون أدى إلى زيادة العجز في الموازنة نفسها، حيث أصبحت المبالغ المخصصة للوفاء بأعباء تلك الديون من أهم بنود الإنفاق العام المسبب للعجز، هذا وقد أدى الاعتماد المتزايد على كل من التمويل المحلي والخارجي في مواجهة عجز الموازنة

(١) الوسائل التضخمية تتمثل في الالتجاء إلى زيادة عرض النقود من خلال طبع البنكنوت وزيادة الائتمان المصرفي للحكومة والقطاع العام . لمزيد من التفاصيل انظر:- السيد عبد المولى: المالية العامة المصرية ، دار النهضة العربي، ١٩٩٣، ص ٨٢.

(٢) التمويل غير التضخمي لعجز الموازنة العامة لجوء الحكومة إلى ثلاث مصادر أساسية هي - السحب من الاحتياطيات الدولية والاستثمارات الخارجية - الاقتراض الداخلي - الاقتراض الخارجي. انظر:- عبد الهادي النجار: عجز الموازنة العامة وعلاجه من منظور إسلامي، مكتبة الجلاء الجديدة، المنصورة، ١٩٨٥، ص ١٢.

أثار الديون الخارجية وانعكاساتها على التنمية الاقتصادية في الدول النامية (٧١٤)
العامّة إلى تفاقم الدين العام الداخلي، هذا بالإضافة إلى تزايد المديونية
الخارجية وإن كان بنسبة أقل من الدين الداخلي^(١).
لهذا لا يمكن تصور علاج عجز الموازنة العامة إلا في ضوء العمل على
خفض مستويات الدين العام المحلي والخارجي^(٢)، وإلا أصبح الأمر يشبه
السير في حلقة مفرغة من الاستدانة لمواجهة عجز الموازنة، والتي تفرز
بدورها عن طريق أعباء تلك الديون وتأثيراتها المباشرة والغير مباشر إلى
أسباب تفاقم من عجز الموازنة.

(١) انظر: -

Charles w.Steadman: National debt conclusion-establishing the debt
repayment plane, praeger, London ,1993,p38.

(٢) عبد الفتاح عبد الرحمن عبد المجيد : اقتصاديات المالية العامة، المطبعة
الكمالية، ١٩٩٠، ص ١٧٢ .

المبحث الثاني

الآثار المباشرة وغير المباشرة للديون الخارجية

يوصف الاقتصاد القومي لأي دولة بأنه اقتصاد متوازن، إذا كانت مساهمة الناتج المحلي الإجمالي بالنصيب الأكبر في حجم الإنفاق القومي (الاستهلاكي والاستثماري)، مما يعكس انخفاض الاعتماد على مصادر التمويل الخارجية في إجمالي الإنفاق القومي. وفي الحالة المصرية والتي لا تختلف عن كثير من الدول النامية أصبحت مصادر التمويل الخارجية لاسيما القروض صاحبت النصيب الأكبر في سد الحاجة للتمويل اللازم لعملية التنمية الاقتصادية.

المطلب الأول

الآثار المباشرة للديون الخارجية

تتسبب الآثار الناتجة عن زيادة حجم الديون الخارجية بشكل مباشرة إلى تعرض الدولة المصرية لصعوبات اقتصادية ومالية، لاسيما بأن تكون شروط الاقتراض غير ملائمة لهيكلها الاقتصادي والمالي لكي تستطيع سداد تلك الديون، مثل الارتفاع في أسعار الفائدة وقصر فترة السداد، إلى جانب أعباء خدمة الدين، ويزداد التأثير خطورة في ظل وجود شروط وتوصيات من الجهات المقرضة لها تأثيرات اقتصادية مؤثرة، مثل رفع الدعم عن الطاقة وتحرير سعر الصرف تنعكس بشكل غير مباشر على الحالة الاقتصادية والاجتماعية، ويمكن تناول الآثار المباشرة للديون الخارجية على النحو التالي:

(٧١٦)

أثر الديون الخارجية وانعكاساتها على التنمية الاقتصادية في الدول النامية

أولاً: خدمة الديون الخارجية والضغوط التضخمية:

يساهم تزايد أعباء خدمة الديون الخارجية من فوائد وأقساط واجبة السداد، في زيادة الضغوط التضخمية حيث تساهم في اقتطاع جزء كبير من إجمالي الناتج المحلي للوفاء بالتزامات المديونية الخارجية، وبالتالي انخفاض قدرة الاقتصاد المصري على تمويل الواردات.

ويؤكد على ذلك البيانات الصادرة من وزارة المالية والبنك المركزي، ويوضح الجدول رقم (١) توزيع الاستخدامات على أبواب الموازنة المصرية و سداد القروض المحلية والأجنبية خلال فترة الأعوام المالية (٢٠١٤/٢٠١٥ حتى ٢٠١٨/٢٠١٩) وفقاً لمشروع موازنة ٢٠١٨/٢٠١٩ الصادر من وزارة المالية المصرية.

جدول رقم (١): توزيع الاستخدامات على أبواب مشروع موازنة ٢٠١٨/٢٠١٩ بيان سداد القروض المحلية والأجنبية خلال الأعوام المالية (٢٠١٤/٢٠١٥ حتى ٢٠١٨/٢٠١٩).

العالم المالي	٢٠١٨/٢٠١٩	٢٠١٧/٢٠١٨	٢٠١٦/٢٠١٧	٢٠١٥/٢٠١٦	٢٠١٤/٢٠١٥
المبلغ المسدد (بالمليون جنيه)	٢٧٦.٠٤٣	٢٦٥.٣٩١	٢٧٣.٧٦٣	٢٥٠.١٤٣	٢٣٦.٤٦٦

المصدر: وزارة المالية : مشروع موازنة ٢٠١٨/٢٠١٩ ، ص ١٠ .

كما يوضح الجدول رقم (٢) تنامي خدمة الديون الخارجية المصرية والأقساط والفوائد المسددة خلال فترة الأعوام المالية (٢٠١٠/٢٠١١ حتى ٢٠١٧/٢٠١٨) وفقاً لتقديرات البنك المركزي.

الجدول رقم (٢): تنامي خدمة الديون الخارجية المصرية والأقساط والفوائد خلال فترة الأعوام المالية (٢٠١٠/٢٠١١ حتى ٢٠١٧/٢٠١٨) (تقديرات البنك المركزي)

الفوائد	الأقساط المسددة	خدمة الدين	العام المالي
٠.٦٣٦٢ مليار دولار	٢.١ مليار دولار	٢.٨ مليار دولار	٢٠١١/٢٠١٠
٠.٦٥٩ مليار دولار	٢.٢ مليار دولار	٢.٩ مليار دولار	٢٠١٢/٢٠١١
٠.٦٤٤٣ مليار دولار	٢.٤ مليار دولار	٣.١ مليار دولار	٢٠١٣/٢٠١٢
٠.٧١٦ مليار دولار	٢.٥ مليار دولار	٣.٢ مليار دولار	٢٠١٤/٢٠١٣
٠.٧ مليار دولار	٤.٩ مليار دولار	٥.٦ مليار دولار	٢٠١٥/٢٠١٤
٠.٩ مليار دولار	٤.٣ مليار دولار	٥.٢ مليار دولار	٢٠١٦/٢٠١٥
١.٢ مليار دولار	٦.١ مليار دولار	٧.٣ مليار دولار	٢٠١٧/٢٠١٦
٠.٦ مليار دولار	١.٢ مليار دولار	١.٨ مليار دولار	٢٠١٨/٢٠١٧ خلال الربع الأول

المصدر :- البنك المركزي المصري^(١)

يساهم ذلك في حدوث انخفاض في حجم العرض الكلي من السلع والخدمات مع تزايد حجم الطلب الكلي الأمر الذي دفع بالأسعار المحلية نحو الارتفاع.

كما أن التخطيط غير السليم للاحتياجات الفعلية من الموارد المالية يؤدي إلى الزيادة في حجم القروض عن الحجم الأمثل للاحتياجات إلى زيادة

(١) البنك المركزي المصري: المجلة الاقتصادية، قطاع البحوث الاقتصادية، من

المجلد ٥٠ - حتى المجلد ٥٨، السنوات من ٢٠١٠ حتى ٢٠١٨.

(٧١٨)

أثار الديون الخارجية وانعكاساتها على التنمية الاقتصادية في الدول النامية

القروض الخارجية بصورة تفوق مقدرة الاقتصاد المصري على استيعاب تدفقات القروض، مما يؤدي إلى سوء استخدامها وتوظيفها لتمويل مشروعات منخفضة الإنتاجية أو استخدامها لتمويل الإنفاق الاستهلاكي على حساب الإنفاق الاستثماري مما يجعل الاقتصاد المصري عرضة لمشاكل مالية واقتصادية نتيجة انخفاض عوائد المشروعات الممولة بالقروض الخارجية وعجزها عن الوفاء بالالتزامات الناشئة عن تلك القروض.

فعلى سبيل المثال تقدر المصروفات في موازنة ٢٠١٧/٢٠١٨ بنحو ١.٤٢٤ مليار جنيه ، والبالغة ١.٢٠٧ مليار جنيه ، ولذلك تم تقدير زيادة في مشروع موازنة ٢٠١٨/٢٠١٩ بمقدار ٢١٧ مليار جنيه بمعدل زيادة ١٨٪، كان نصيب الأقساط المسددة في مشروع موازنة ٢٠١٨/٢٠١٩ نحو ٢٧٦ مليار جنيه مقابل ٢٦٥ مليار جنيه عن موازنة ٢٠١٧/٢٠١٨ بزيادة قدرها ١١ مليار جنيه.^(١)

سوف يتسبب ذلك في تفاقم العجز في الموازنة العامة، مما يجعل هناك بالضرورة تزايد في الاحتياجات التمويلية اللازمة لتغطية هذا العجز والذي يمثل (الفرق بين المصروفات والإيرادات) إلى جانب أقساط وإهلاك القروض المطلوب سدادها، حيث يقدر حجم مصادر التمويل بمشروع الموازنة العامة ٢٠١٨/٢٠١٩ بنحو ٧١٥ مليار مقابل ٦٣٧ مليار في موازنة ٢٠١٧/٢٠١٨ ، أي بزيادة قدرها ٧٨ مليار بمعدل زيادة قدرها ١٢.٢٪، كما

(١) وزارة المالية : مشروع موازنة ٢٠١٨/٢٠١٩ ، ص ٩.

● مجلة الشريعة والقانون ● العدد الرابع والثلاثون الجزء الثاني (٤٤١هـ - ٢٠١٩م) ● (٧١٩)

أن القياس الحقيقي للأثر على الدين (صافي الاقتراض) في مشروع الموازنة العامة ٢٠١٨/٢٠١٩ يبلغ ٤٣٩ مليار جنيه مقابل ربط بموازنة ٢٠١٧/٢٠١٨ قدره ٣٧١ مليار جنيه بزيادة ٦٨ مليار جنيه بمعدل زيادة قدره ١٨.٣٪^(١).

لذلك كان ارتفاع اعتماد الاقتصاد المصري على القروض الخارجية سبباً في تزايد معدلات التضخم ، مما كان له انعكاسات سلبية على الاقتصاد المصري.

ثانياً : التأثير علي سعر الصرف و تخفيض قيمة العملة المصرية:

يؤدي ارتفاع نسبة الديون الخارجية للدولة إلى تخفيض سعر صرف^(٢) عملتها وتحدث هذه العلاقة العكسية لأن الدولة المدينة تضطر إلى تخفيض قيمة العملة المحلية لها للحد من التدهور في الحساب الجاري الناشئ عن تراكم المدفوعات السنوية لخدمة الدين الخارجي وإلا أنها سوف تستمر في التراكم في المديونية إلى أن تصل إلى مصيدة الدين^(٣).

١- المدخرات:

أدى تخفيض قيمة العملة المصرية استجابة لضغوط الأطراف الدائنة (ومنها البنك الدولي) إلى تدهور القيم الحقيقية للمدخرات حيث انخفضت

(١) المرجع السابق، ص ١٢ - ص ١٣.

(٢) د. السيد أحمد عبد الخالق : الاقتصاد الدولي والسياسات الاقتصادية الدولية، بدون دار نشر، ١٩٩٧، ص ١١١.

(٣) د. محمد ناظم حنفي : الإصلاح الاقتصادي والتحديات التنموية ، كلية التجارة، جامعة طنطا، ١٩٩٢، ص ٥٥.

القوة الشرائية للجنه المصري مما يضطر العديد من الأفراد إلى إيداع أموالهم في الخارج (أحد أهم أسباب ظاهرة هروب رؤوس الأموال إلى الخارج) خوفاً من تآكل قيمة مدخراتهم، بالإضافة إلى أن ارتفاع سعر صرف الدولار أمام الجنيه أسفر عن انخفاض في القدرة الاستيرادية للاقتصاد المصري وما نتج وسوف ينتج عن ذلك من أثار وانعكاسات سلبية على التنمية الاقتصادية في مصر.

لذلك فإن تخفيض قيمة العملة المصرية - استجابة لضغوط الأطراف الدائنة- يؤدي إلى تدهور القيم الحقيقية للمدخرات مما يضطر العديد من الأفراد إلى إيداع أموالهم في الخارج خوفاً من تآكلها.

٢- ارتفاع الرقم القياسي لأسعار المستهلكين:

تسبب تخفيض قيمة العملة المصرية في ارتفاع في الرقم القياسي لأسعار المستهلكين، فقد ارتفع الرقم القياسي العام لأسعار المستهلكين بمعدل ٥.٤٪ خلال الربع الأول من السنة المالية ٢٠١٧/٢٠١٨ مقابل ارتفاعه بمعدل ٣.٩٪ خلال الربع المناظر من السنة المالية السابقة، وجاء ذلك نتيجة إجراءات الإصلاح الاقتصادي التي اتبعتها الدولة ومن أهمها تحرير سعر الصرف، ضريبة القيمة المضافة لتصبح ١٤٪ بالإضافة إلى رفع أسعار الوقود والكهرباء في إطار إصلاح المنظومة الدعم^(١). فعندما يتدهور سعر الصرف فإن ذلك يؤدي إلى ارتفاع أسعار الواردات مقومة بالنقد المحلي

(١) البنك المركزي المصري: المجلة الاقتصادية، المجلد ٥٨ العدد الأول

٢٠١٧/٢٠١٨، ص ٧. وذلك وفقاً لإحصاءات الجهاز المركزي للتعبئة والإحصاء.

فتزيد نار التضخم اشتعالاً ، حيث ترتفع أسعار السلع الغذائية والاستهلاكية المستوردة وكذلك أسعار السلع الوسيطة اللازمة لدوران عجلة الإنتاج في مختلف القطاعات وأيضا أسعار السلع الإنتاجية التي تلزم لتنفيذ برامج الاستثمار^(١).

وفي هذه الحالة ينخفض مستوى معيشة السواد الأعظم من المجتمع ، وقد تعجز قطاعات الإنتاج المحلي عن تدبير الموارد اللازمة للحفاظ على تدفق السلع الوسيطة والسلع الإنتاجية مما يؤدي إلى هبوط مستويات الإنتاج وتدهور برامج الاستثمار وضعف النمو الاقتصادي، أضف إلى ذلك أن تدهور سعر صرف العملة الوطنية يؤدي إلى ارتفاع عبء خدمة الديون الخارجية ممثلة في الفوائد والأقساط محسوبة بالعملة المحلية. ولا يخفي آثار تخفيض قيمة العملة كذلك على زيادة أعباء خدمة الدين الخارجي السنوية مقومة بالعملة المحلية وما يعنى زيادة الضغط على الموازنة العامة للدولة.

ثالثاً: التأثير على القدرة التنافسية للصادرات:

تسبب تزايد معدلات التضخم الناتجة عن ارتفاع على الديون الخارجية ، في زيادة الضغوط على القدرة التنافسية لصادراتها إلى جانب قدرتها الاستيرادية. مما حدا بالحكومة المصرية إلى إتباع سياسة تخفيض القيمة

(١) محمد ناظم حنفي: مشاكل تحديد سعر الصرف وتقييم العملات ، الهيئة المصرية

الخارجية للعملة الوطنية، حيث اتخذ قرار تحرير سعر صرف العملة الأجنبية (الدولار) أمام الجنيه في نوفمبر ٢٠١٦ .

تهدف تلك السياسة إلى تنمية الصادرات وتخفيض حجم الواردات وإعادة التوازن إلى ميزان المدفوعات، وزيادة الاحتياطيات النقدية، و الرغم من ذلك فإن ما يحدث من تدهور في ميزان المدفوعات المصرية وانخفاض معدلات الطلب على الصادرات المصرية جاء على عكس ما هو مطلوب من سياسة تخفيض قيمة الجنيه.

يتوقف نجاح سياسة تخفيض قيمة العملة في تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات على درجة مرونة الطلب الخارجي على الصادرات المحلية، وزيادة معدلات الطلب المحلي على السلع المنتجة محلياً، حيث أن ارتفاع درجة مرونة الطلب الخارجي على المنتجات المصرية نتيجة انخفاض أسعارها مقارنة بالسلع المنافسة في السوق الدولية يساعد على زيادة الصادرات وبالتالي زيادة الحصيلة من النقد الأجنبي وذلك لم يتم حدوثه في الحالة المصرية.

فانخفاض مرونة الطلب الخارجي على المنتجات المصرية تعكس عدم فعالية سياسة تخفيض قيمة العملة المصرية، وذلك لانخفاض قدرتها التنافسية في السوق الدولية على الرغم من انخفاض أسعارها والذي يؤدي بدوره إلى تفاقم الضغوط التضخمية في الاقتصاد.

لكن هناك شيء مهم يتم تجاهله في مصر هو أن بعض التحسن الذي قد يحدث في موازين المدفوعات عقب تخفيض الدولة القيمة الخارجية

لعملتها الوطنية قد لا يكون راجعاً إلى سياسة التخفيض ذاتها، بل لعدد من العوامل التي يشترط تواجدها وتسبق عملية التخفيض وتؤدي إلى تحقيق التحسن وهذا ما يفتقده الاقتصاد المصري وهي :

- أن الزيادة في الطلب الخارجي على الصادرات المصرية يكون لأسباب لا ترتبط بتخفيض قيمة العملة في المقام الأول ، بل أساسها حدوث تحسن في الفن الإنتاجي في الصناعات المصرية .
- أن لا تتسم الصادرات بمحدوديتها، وتركزها على عدد محدود من السلع والمنتجات
- عدم قيام الصناعات المنافسة في الدول الأخرى باتخاذ إجراءات مضادة لمواجهة سياسة تخفيض القيمة الخارجية للعملة المصرية^(١).
- أن العجز المؤقت في الميزان التجاري نتيجة لانخفاض في الصادرات من المواد الأولية والمنتجات الزراعية والغذائية يكون بسبب ظروف عرضية ومؤقتة^(٢).

(١) كما يتطلب نجاح سياسة التخفيض عدم قيام الحكومات في الدول المستوردة برفع أسعار التعريفات الجمركية على الصادرات الوطنية، لأن ذلك يؤدي إلى فقدان الصادرات المحلية للميزة التنافسية الناجمة عن سياسة تخفيض القيمة الخارجية للعملة الوطنية .

(٢) مثل انتشار فيروس أو باء أثر في الصادرات المصرية الفاكهة و بعض أصناف الخضروات و الأسماك خلال أعوام ٢٠١٦-٢٠١٧ .

- أن لا تكون زيادة حجم صادرات المشروعات الاستثمارية نتيجة توقع المستثمرين حدوث تخفيض في القيمة الخارجية للعملة الوطنية، وبالتالي رغبتهم في الحصول على أكبر قدر من الأرباح التي تحققها صادراتهم .
- تمتع الصناعة المحلية بدرجة كافية من المرونة، بحيث تتمكن مؤسسات الإنتاج المحلي من تحقيق زيادة في حجم إنتاجها لتلبية متطلبات الاستهلاك المحلي والوفاء بالطلب الخارجي المتزايد على الصادرات المحلية بمعنى ألا يكون التصدير للخارج على حساب الاستهلاك المحلي .
- ثبات أسعار بيع السلع المنتجة محليا في السوق المحلية، وفي حالة ارتفاع الأسعار في السوق المحلية فإن ذلك الارتفاع يجب أن يكون أقل من نسبة التخفيض في قيمة العملة الوطنية، حيث أن ارتفاع أسعار بيع المنتجات في السوق المحلية بنسبة أكبر من نسبة التخفيض يلغي الأثر الناجم عن تخفيض القيمة الخارجية في زيادة حجم الصادرات .
- ثبات تكاليف الإنتاج، حيث يؤدي ارتفاع تكاليف الإنتاج ممثلة في تكاليف المواد الخام أو أجور العمالة أو غيرها من نفقات الإنتاج إلى ارتفاع أسعار بيع المنتجات المحلية، وفي ظل رغبة المنتجون المحافظة على مستوى أرباحهم، هذا يقلل من القدرة التنافسية للصادرات الوطنية في السوق الدولية .

وبصورة عامة، فإن التأثير السلبي للديون الخارجية على القدرة المالية والاستيرادية للدولة المصرية، قد انعكس سلباً على عمليات الاستثمار المطلوبة لتحقيق أهداف النمو المتسارع الذي تتطلع إليه اقتصاديات هذه الدول.

ويتمثل هذا التأثير السلبي في كون أعباء الديون الخارجية، تستحوذ على نسب عالية من الناتج المحلي الإجمالي وتشكل إنقاصاً للموارد المالية التي كان من الممكن أن تتجه إلى الادخار والتوسع الاقتصادي، إلى جانب الإسراف في الإنفاق العام وشيوع أنماط استهلاكية غير رشيدة، حيث تعاني معظم الدول النامية من ارتفاع نفقاتها الحكومية ومن ارتفاع النفقات المخصصة لأغراض الدفاع والأمن.

رابعاً: التضخم والتأثير على ميزان المدفوعات:

يؤدي التضخم إلى ظهور العجز في ميزان المدفوعات أو تفاقم هذا العجز إذا كان يعاني أصلاً منه، والسبب في ذلك أنه حينما يرتفع المستوى العام للأسعار فإنه يقود إلى زيادة التكاليف المحلية للقطاعات المشتغلة بالتصدير، وبالتالي ترتفع الأسعار النهائية لمنتجات تلك القطاعات ومن ثم تتدهور قدرتها التنافسية في السوق العالمي وبذلك تنخفض حصيلة الصادرات وفي الوقت نفسه يؤدي التضخم إلى زيادة الواردات التي يصبح سعرها منافساً لسعر المنتجات المحلية المماثلة وهكذا تتدهور الصادرات وتزيد الواردات ويتفاقم العجز بميزان المدفوعات مع ما ينجم عن ذلك من مشكلات تسوية هذا العجز.

ويلاحظ أن الأثر السلبي الذي يباشره التضخم على ميزان المدفوعات في الدول النامية يكون أشد و أوضح إذا ما قورن بذلك الأثر الذي يحدثه في موازين المدفوعات للدول المتقدمة، والسبب في ذلك أن اقتصاديات الدول المتقدمة هي في العادة اقتصاديات منفتحة على العالم الخارجي، وذلك نظراً لعظم الدور الذي يقوم به قطاع التجارة الخارجية تصديراً واستيراداً في هذه الدول^(١).

التأثير المباشر على ميزان المدفوعات:

تقترض الدول لكي تسد العجز في ميزان المدفوعات، ومع ذلك فإنه بعد وصول الديون الخارجية إلى مستوى حرج تصبح أعباء خدماتها ممثلة لأحد الجوانب الهامة في بنود المدفوعات الجارية (الفوائد) والرأسمالية (الأقساط)، ومن تصبح عاملاً هاماً من عوامل اختلال ميزان المدفوعات حيث تؤدي إلى زيادة العجز في ميزان المدفوعات أو إلى خفض الفائض منه.

فقد حقق ميزان المدفوعات المصرية فائضاً كلياً بلغ ١٣.٧ مليار دولار خلال السنة المالية ٢٠١٦/٢٠١٧ (منه نحو ١٢.٢ مليار دولار يخص الفترة نوفمبر/ يونيو ٢٠١٦/٢٠١٧ التي أعقبت تحرير سعر الصرف)، وذلك مقابل عجزاً كلياً بلغ نحو ٢.٨ مليار دولار خلال السنة المالية السابقة، فقد حقق حساب المعاملات الرأسمالية والمالية الصافية تدفقاً للدخل بلغ نحو ٢٩.٠ مليار دولار (مقابل نحو ٢١.٢ مليار دولار) إلى جانب تراجع العجز في حساب المعاملات الجارية بمعدل ٢١.٥٪ ليقصر على نحو ١٥.٦ مليار

(١) هاشم حيدر: التوازن والاختلال في ميزان المدفوعات، بيروت، ١٩٨٢، ص ٢٢٠.

دولار (مقابل نحو ١٩.٨ مليار دولار خلال العام المالي السابق). وكان من أحد أسباب تحقيق ذلك الفائض هو تحقيق القروض والتسهيلات طويلة ومتوسطة الأجل صافي استخدام بلغ ٥.٦ مليار دولار خلال السنة المالية ٢٠١٦/٢٠١٧ مقابل نحو ١.٣ مليار دولار خلال العام المالي السابق^(١).

على الرغم من أن التمويل الأجنبي يمكن أن يسهم في البداية إسهاما إيجابياً في موازين مدفوعات الدول المتلقية لهذا التمويل من خلال الإسهام في زيادة معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي، وذلك طالما كان حجم انسياب هذا التمويل الخارجي للدخل يفوق حجم تصدير الفوائد والأقساط والأرباح للخارج، إلا أن تراكم المديونية الخارجية يمكن أن يؤدي إلى أن يكون حجم التحويلات للخارج أكبر من حجم ما يتدفق من الخارج في صورة موارد جديدة للدول المثقلة بالمديونية، وهو ما يترتب عليه إلقاء عبء جديد يساعد على تزايد العجز في موازين مدفوعات تلك الدول^(٢).

خامساً: الأثر على الانتقال الصافي للموارد:

نتيجة للنمو الهائل الذي حدث في مدفوعات خدمة الديون الخارجية المستحقة على مصر انخفض الانتقال الصافي للموارد المقترضة، وهو ما يمثل الفرق بين القروض الجديدة والمبالغ المدفوعة لتسوية أعباء الفوائد و

(١) البنك المركزي المصري: المجلة الاقتصادية، قطاع البحوث الاقتصادية، المجلد

٥٧، ٢٠١٦/٢٠١٧، ص ٥٩ - ص ٦٠.

(٢) أميرة محمد عبد القادر طه: الآثار الاقتصادية الناجمة عن عجز الموازنة العامة

للدولة، مرجع سابق، ص ٤٤.

أقساط استهلاك الدين، بل وأصبح هذا الانتقال سالباً في بعض الأحوال أي انه بدلاً من أن تقترض الدولة لتقوم بالمشروعات اللازمة للتنمية سيصبح عليها أن تحول للخارج من دخلها السنوي ما يفوق القروض التي تحصل عليها وهو ما يمثل عبء على حصيلتها صادرتها وعلى الأهداف التي تتضمنها خطط التنمية لديها^(١).

المطلب الثاني

انعكاس الديون الخارجية على الاستثمار والخطط الإنمائية

تؤثر الديون الخارجية بشكل غير مباشر على الاستثمار والخطط الإنمائية المطلوبة لتحقيق الأهداف التنموية التي يتطلع إليها الاقتصاد المصري، وذلك من خلال تأثيراتها المباشرة على القدرة المالية والاستيرادية للدولة، ويتمثل هذا التأثير السلبي في استحواذ أعباء المديونية الخارجية على نسب عالية من الناتج المحلي الإجمالي، والتي تشكل إنقاصاً للموارد المالية التي كان من الممكن أن تتجه إلى الادخار والتوسع الاقتصادي، كما أن ارتفاع خدمة الديون يواكبه ضغطاً على تمويل الواردات^(٢)، مما سيضطر الدولة إلى

(١) حمدية زهران : مشكلات تمويل التنمية الاقتصادية، المطبعة العالمية ، بدون دار النشر ، ص ٤٢٦ .

(٢) بلغت مدفوعات خدمة الدين الخارجي نحو ٧.٣ مليار دولار أمريكي خلال الفترة يوليو/ سبتمبر ٢٠١٦ / ٢٠١٧ ، حيث بلغت الأقساط المسددة نحو ٦.١ مليار دولار والفوائد المدفوعة نحو ١.٢ مليار دور (متضمنة الفوائد على الودائع والسندات خلال الفترة الأخيرة) ، كما بلغت مدفوعات خدمة الدين الخارجي نحو ١.٨ مليار دولار أمريكي خلال الفترة يوليو/ سبتمبر ٢٠١٧ / ٢٠١٨ ، حيث بلغت الأقساط المسددة نحو

تأجيل تنفيذ العديد من المشاريع الاستثمارية المزمع تنفيذها ضمن مخططات التنمية ، كما سيؤدي أيضاً إلى تخفيض معدلات الاستثمار المستهدفة مما يؤدي إلى من انعكاسات سلبية على المجتمع. كما شكلت الديون الخارجية أيضاً معوقاً لخطط التنمية المستقبلية في مصر، نظراً لابتلاعها لجانب كبير من حصيلة الصادرات من السلع والخدمات بالنقد الأجنبي يوجه لخدمة الدين الخارجي.

لذلك فإنه من الضروري عند وضع الخطط والبرامج المواجهة مشاكل الديون الخارجية وعلاقتها بالتنمية وسياسة الاقتراض الخارجي، الدراسة والبحث في تأثيرات الديون الخارجية على الاستثمار والخطط الإنمائية، حتى يمكن التعرف على كيفية إزالة معوقات التنمية الاقتصادية في مصر وإمكانية توقع الأزمات الناتجة عن الديون الخارجية ، والعمل على تفاديها.

أولاً: انعكاس الديون الخارجية على الاستثمار:

١ - قدرة المشاريع الاستثمارية على سداد أعباء الديون الخارجية

يعتبر تمويل الاستثمارات الإنتاجية التي تتطلبها عملية التنمية في الدول المدينة الهدف الأساسي والمفترض دائماً من الاقتراض الخارجي. إلا أن معظم هذه الدول وبخاصة تلك المثقلة بالديون، انخفضت فيها نسبة

١.٢ مليار دولار والفوائد المدفوعة نحو ٠.٦ مليار دولار (متضمنة الفوائد على الودائع والسندات خلال الفترة الأخيرة) لمزيد من التفاصيل انظر:- البنك المركزي المصري: المجلة الاقتصادية، المجلد ٥٧ العدد الأول ٢٠١٦/٢٠١٧، ص ٨٠، وكذلك، المجلد ٥٨ العدد الأول، ٢٠١٧/٢٠١٨، ص ٦٩.

الاستثمار إلى إجمالي الناتج المحلي بدلاً من أن ترتفع، وحتى مع استخدام الاقتراض الخارجي في تمويل الاستثمارات الإنتاجية، فإن ذلك لا يشكل ضماناً لعدم ظهور مصاعب في خدمة الديون. وذلك لأن قدرة المشاريع الاستثمارية على سداد أعباء الديون الخارجية تتوقف على عدد من العوامل الأخرى.

- النجاح في تقديم المردود المطلوب:

قد يكون المشروع الاستثماري إنتاجياً، غير أنه ليس سليماً من الناحية الاقتصادية، فيعجز عن تحقيق معدل العائد الضروري والكافي لسداد أعباء الديون المترتبة عليه^(١). إلى جانب ذلك يمكن أن يكون هناك مردوداً عكسياً للمشروع إذا نتج عنه تحميل الموازنة العامة للدولة أعباء جديدة أنية أو مستقبلية مؤكدة، مثل المشروعات الملوثة للبيئة، وما يترتب عليها من نفقات لمواجهة المشاكل الناتجة عنها، مثل المصانع التي تلوث البيئة (مصانع الاسمنت، البتروكيماويات)، والتي تتغاضى فيها الدولة عن أثارها البيئية التي تنعكس على الصحة، استدامة الموارد، إلى جانب النفقات التي

(١) إن الكيفية التي يتم بها تخصيص الموارد المالية المتأتية عن الاقتراض الخارجي، لاسيما الديون الخارجية المنتجة. أي التي تستخدم في تمويل مشاريع استثمارية منتجة تؤدي فعلاً إلى حصول زيادة في الطاقات الإنتاجية للاقتصاد القومي للدولة المدينة.

ستضطر الدولة لإنفاقها في مجال الصحة والبيئة لتلافي آثار تلك المشروعات^(١).

- ملائمة القرض:

تأتي أيضاً ملائمة القرض من حيث نوع التمويل أو شروطه ، فقد لا يكون كل من نوع التمويل أو شروطه ملائماً، فتزايد الاعتماد على الاقتراض من البنوك التجارية في شكل قروض قصيرة الأجل مثلاً وبأسعار فائدة متغيرة وعالية، من شأنه أن يكلف المشاريع الإنتاجية تكاليف باهظة تؤثر في ربحيتها. من خلال ما سبق، تمثل الآثار الناتجة عن ثقل الديون الخارجية عبء ثقيلاً على الاستثمار.

٢- التضخم وجذب الاستثمارات الأجنبية:

ينعكس تأثير التضخم كأحد تأثيرات الديون الخارجية بشكل سلبي على قدرة الدولة الجاذبة لرؤوس الأموال الأجنبية للاستثمار بداخلها خاصة إذا كانت السياسة الاقتصادية للدولة تعتمد اعتماداً كبيراً على الأموال الأجنبية كمحور أساسي في توجيهها العام لعلاج مشاكلها الاقتصادية، فتلجأ لتحقيق هذا الهدف إلى تقرير عديد من المزايا والضمانات للمستثمرين الأجانب مثل الإعفاءات الضريبية وضمان عدم التأميم أو المصادرة وكفالة تحويل الأرباح للخارج وسرعة استرداد رأس المال وغير ذلك من إجراءات

(١) هناك حالات متعددة في مصر على سبيل المثال مصنع موبكو لصناعة اليوريا والمنتجات المشتقة (اجريوم سابقاً) بمدينة رأس البر بمحافظة دمياط .

(٧٣٢)

أثر الديون الخارجية وانعكاساتها على التنمية الاقتصادية في الدول النامية

و ضمانات^(١)، والحقيقة أن مدى قدرة الدولة على جذب الاستثمارات الأجنبية إليها لن تتحدد في ضوء الضمانات والمزايا التي تقررها التشريعات التي تصدر في هذا الخصوص، وإنما تتحدد في ضوء معدل الربح الذي يمكن أن يغله رأس المال الأجنبي، فحينما توجد احتمالات للربح حيثئذ يمكن لرأس المال الأجنبي أن يفد للاستثمار^(٢).

ولا يقتصر تأثير التضخم السلبي غير المباشر على الاستثمار فقط بل يمتد تأثيره إلى الخطط الإنمائية من خلال آثار المديونية الخارجية على الادخار المحلي والقدرة الاستيرادية ومعدلات التضخم.

ثانياً: أثر الديون الخارجية على الخطط الإنمائية:

يعد تحقيق التنمية الاقتصادية وتحسين مستويات المعيشة من المهام الصعبة التي تواجه الدولة المصرية، وتشكل تحدياً مهماً خاصة في حالة عدم وجود ضمان لتدفق رؤوس الأموال من الخارج لاسيما مع مجموعة العوامل الطاردة للاستثمار التي يعاني منها الاقتصاد المصري بشكل شبه

(١) رضا عبد السلام: محددات الاستثمار الأجنبي في عصر العولمة، دراسة مقارنة لتجارب شرق وجنوب شرق آسيا وأمريكا اللاتينية مع التطبيق على مصر، دار السلام للطباعة، ٢٠٠٢، ص ٨١.

(٢) يحكم القرار الاستثماري للمستثمر الأجنبي معدل الربح الذي يمكن أن يتحقق من وراء الاستثمار وإمكانية تحويل الأرباح المتحققة للخارج. انظر

Vito tanzi: Fiscal policy in open developing countries, Washington, d.c, IMF, 1990.

مزم^(١)، وفي ذلك السياق نذكر أن أغلب الدول النامية تبنت مناهج تنموية جديدة تعتمد على تحرير الاقتصاد ومحاولة الاندماج في الاقتصاد العالمي واستبعاد النهج التنموية الخاضعة لسيطرة الدولة والمنغلقه على ذاتها في ممارساتها والتعاون الكبير مع الشركات متعددة الجنسية^(٢)، وتحاول الدولة المصرية اعتماد نهج مشابه يعتمد على تحرير الاقتصاد ومحاولة الاندماج في الاقتصاد العالمي، واستبعاد النهج التنموية الخاضعة لسيطرة الدولة والمنغلقه على ذاتها.

لكن هذا الاستبعاد لسيطرة الدولة للنهج التنموية الخاضعة لها يأخذ اتجاه غير اجتماعي ويجعل الدولة تتخلى عن الكثير من التزاماتها خاصة في المجالات الاجتماعية، وبشكل تتخلى فيه بشكل كبير عن التزاماتها السابقة تجاه الشرائح الاجتماعية الأكثر فقراً بدعوى تحرير الاقتصاد المصري وإصلاحه من التشوهات السعرية التي تسببت فيها سياسة الدعم، ويتم تطبيق هذا الاتجاه تدريجياً بشكل يتجافي معه دور الدولة في مجالات التعليم والصحة والأمن الغذائي.

(١) وهي مجموعة العوائق القانونية مثل عدم وجود الحد الأدنى من حماية حقوق الملكية الفكرية، والسياسية مثل عدم وجود ثوابت أو ضمانات جادة تحمي رؤوس الأموال من المصادرة أو التأميم وإن أضفى عليها الشكل القانوني، وغير ذلك مما يتسبب في عدم ملائمة البيئة الاقتصادية المصرية بوجه عام لجذب المستثمرين.

(٢) د. إبراهيم موسى: قياس وتحليل اثر التدفقات المالية الدولية في التنمية الاقتصادية في بلدان نامية مختارة، مرجع سابق، ص ٨.

أثار الديون الخارجية وانعكاساتها على التنمية الاقتصادية في الدول النامية (٧٣٤)
ويمكن تشخيص آثار المديونية الخارجية غير المباشرة على الخطط
الإنمائية من خلال تحليل آثارها على الادخار المحلي والقدرة الاستيرادية
ومعدلات التضخم.

١- أثر الديون الخارجية على إمكانيات الادخار المحلي:

يعتبر الادخار^(١) من العوامل المهمة في عملية النمو الاقتصادي، وقد
لاحظت العديد من الدراسات أن هناك انخفاض في نسبة المدخرات
المحلية إلى الناتج المحلي الإجمالي يصاحب استخدام التمويل
الخارجي، ولقد حظيت هذه الملاحظة باهتمام الكثير من الباحثين في هذا
المجال وذلك لأن انخفاض الادخار المحلي يعني زيادة الحاجة إلى
الاعتماد على التمويل الخارجي لسد الفجوة بين معدل الادخار المحلي
ومعدل الاستثمار المطلوب^(٢).

(١) الادخار هو جزء من الدخل القومي لا ينفق على الاستهلاك وإنما يوجه إلى تكوين
رأس المال جديد على شكل استثمار سواء كان الادخار في صورته المالية أو العينية
ويعزى انخفاض الادخار في الدول النامية إلى انخفاض مستوى دخل الفرد الحقيقي
وارتفاع الميل الحدي للاستهلاك. كما يتحدد حجمه وفقاً لعدد من العوامل الاقتصادية
والاجتماعية والقانونية التي تختلف حسب أوضاع المجتمع الاقتصادية، وتركيب قطاعاته
ونوعية المنشآت. انظر: - حسين عمر: الاستثمار والعولمة، دار الكتاب الحديث، القاهرة،
٢٠٠٠، ص ١١. عبد الله حسين بركات: مصادر تمويل التنمية، مصادر تمويل التنمية
الاقتصادية والاجتماعية في ج.ي.، مكتبة الكاتب العربي، دمشق، ١٩٨٥، ص ٢٨٠.

(٢) وجدي محمود حسين: العلاقات الاقتصادية الدولية، دار الجامعات المصرية،
الإسكندرية، بدون سنة نشر، ص ٩٢.

أ- مشكلة نقص معدل الادخار:

يتسبب انخفاض معدل الادخار لدى الدول المدينة بشكل عام ومصر بشكل خاص ، إلى اتساع فجوة الموارد المحلية نتيجة نمو الاستهلاك المحلي بمعدلات تفوق معدلات نمو الناتج المحلي فيها.^(١) يعمل رأس المال الأجنبي على استكمال النقص الموجود في الموارد المحلية المصرية ، من موارد مالية اللازمة لتمويل مشروعات التنمية، وضعف معدل الادخار المحلي، الذي يؤدي إلى عدم تمكن القطاع العام والقطاع الخاص معا من بناء وتنفيذ المشروعات التنموية الجديدة، كما يسهم في زيادة تكوين رأس المال وزيادة معدلات الاستثمار الإجمالي، مما يساعد على زيادة القدرة لدى الدولة على تكوين المدخرات، وبالتالي على رفع معدلات الادخار المحلي فيها في غمار مراحل التنمية اللاحقة. لكن هذا مرهوناً إذا تم الاستخدام بالشكل الصحيح لهذا التمويل.

ب- أثر تزايد أعباء الديون الخارجية على الادخار:

أكدت مختلف الدراسات التي نشرتها الأمم المتحدة ومنظماتها، والتي حاولت أن تعالج أثر تزايد أعباء الديون الخارجية على الادخار على الانعكاس السلبي لهذا الأثر على التنمية، لأن الديون المستحقة وما نجم عنها من أعباء متزايدة لم تترك الفرصة أمام الدول النامية ومنها مصر، لتخصيص جزء من دخلها لرفع معدل الادخار المحلي. وقد أكدت تلك

(١) وجدي محمود حسين: العلاقات الاقتصادية الدولية، دار الجامعات المصرية،

(٧٣٦)

أثار الديون الخارجية وانعكاساتها على التنمية الاقتصادية في الدول النامية

الدراسات إلى أن معدل الادخار الحدي لم يزداد في غالبية الدول النامية^(١). فثقل حجم الديون الخارجية على كاهل الدول المدينة وما نتج عنها من أعباء متزايدة لا يترك الفرصة أمام هذه الدول لتخصيص نسب من دخلها، أو من الزيادة التي تحدث في هذا الدخل لرفع معدل الادخار القومي فيها.

٢- العلاقة بين الادخار المحلي ورؤوس الأموال الأجنبية:

أفرزت العلاقة بين رؤوس الأموال الأجنبية والادخار المحلي طرحين

هما:

الأول: أن رؤوس الأموال الأجنبية إذا ما استغلت استغلالاً اقتصادياً جيداً تؤدي إلى زيادة الناتج القومي وارتفاع مستويات الدخل، وبالتالي ترتفع معدلات الادخار، وذلك نتيجة لسد النقص في الموارد المالية اللازمة لتمويل المشاريع الاستثمارية وهو الهدف الذي توخته الدول النامية من وراء اقترانها الإحلال بين الصنفين.

الثاني: أن هذه الأموال لا تستغل استغلالاً أمثلًا، وغالبا ما تتجه نحو تمويل الاستهلاك خصوصا للسلع المستوردة؛ ونسبة قليلة منها فقط تتجه إلى الاستثمار في مشاريع تتميز بانخفاض مردودها، مما يقلل من فرص خلق فوائض مالية جديدة ورفع كفاءة الاقتصاد ونموه. وهو ما يؤثر سلبا على إمكانيات الادخار المحلي وعلى الطاقة الاستثمارية، ومعدلات التضخم.

(١) انظر: -

United Nations: Implementation of the International Development Strategy, Papers for the first Over-all Review an Appraisal of Progress during the second United Nations Development Decade, Volumes 1&2, New York,1973,pp.25-35

- أثر الديون الخارجية على الادخار:

تناولت كثير من الدراسات تأثير المديونية الخارجية بشكل عام على الادخار متنوعة وذات مناهج متعددة في معالجة هذا التأثير. فهناك التيار الأول يبحث في تأثير تدفق رأس المال الأجنبي على معدل الادخار الحكومي ومدى انعكاس هذا التأثير على معدل الادخار المحلي^(١)، الإجمالي وبالنسبة للتيار الثاني فإنه يربط بين انسياب رأس المال الأجنبي وبين تطور مستوى الاستهلاك المحلي^(٢). أما التيار الثالث فهو الذي يبحث في علاقة رأس المال الأجنبي خلال عملية التنمية بمعدل الادخار المحلي من خلال المقارنة بين تكلفته وعائده الذي يعود على الاقتصاد القومي وذلك بعد فترة السداد للقروض^(٣).

(١) انظر

Weisskopf, Thomas E.: The Impact of Foreign Capital Inflow on Domestic Saving in Uderdeveloped Contries, Published in Journal of International Economics, February 1972.

(٢) انظر

voir, Harazi Bharat R, Foreign aid, Conspicuous Consumption and Doestic Savings, Some theoretical Observations, Published in The Journalof Development Studies, vol 12,January 1976, N° 2,pp.197-207.

(٣) انظر

El -Imam Mohamed Mahmoud :Foreign Loans and Economic Development, Memo.N° 1156, published in the Institute of National Planning, Cairo, 1976.

ومن خلال التجارب التنموية لمعظم الدول النامية ومنها مصر يلاحظ أن هذه الدول لم تصل بعد إلى مرحلة الاعتماد على الذات، ولم تستطع تسريع عمليات التنمية المنشودة. بل على العكس من ذلك، تفاقمت مشاكل ديونها الخارجية، مع ما أسفرت عنه من عقبات صعبة التذليل على طريق تنمية هذه الدول خلال حقبات زمنية سابقة. فقد سبب الإفراط في الاعتماد على التمويل الخارجي في حدوث تراخي معتبر في تعبئة الادخار المحلي من جهة، وتشجيع الاستهلاك الكمالي.

ثالثاً :- انعكاس تفاقم الديون الخارجية على الطاقة الاستيرادية في مصر:

١- إنقاص الطاقة الاستيرادية:

يؤدي ارتفاع معدلات خدمة الدين إلى إضعاف قدرة الدولة النامية على الاستيراد حيث تستهلك خدمة الديون جزءاً مرتفعاً من حصيلة الصادرات، والتي تعتبر المصدر الأول للعملة الأجنبية التي تستخدم في القيام بمدفوعات خدمة الدين العام الخارجي، وطاقة الدولة الاستيرادية تتوقف على الكمية المتاحة من النقد الأجنبي في الاقتصاد وعلى أسعار الواردات، ولاشك أن زيادة مدفوعات خدمة الدين تحد من توافر النقد الأجنبي اللازم للاستيراد وبالتالي تحد من قدرة الدولة على الاستيراد^(١).

تستحوذ الديون الخارجية في مصر على نسب عالية من الناتج المحلي الإجمالي، وتشكل إنقاصاً للموارد المالية التي كان من الممكن أن

(١) كاترين باتليك، هيلين بوارسون، لوقاريكي: الدين الخارجي والنمو، مجلة

تخصص لزيادة الادخار ومن ثم التوسع الاقتصادي وإذا استطاعت الدولة توفير القدر الكافي من المال اللازم لاستيراد الآلات والمعدات الإنتاجية الضرورية تستطيع مصر تنفيذ مخططاتها الإنمائية دون ضغوط خارجية أو حدوث اختناقات تعوق طموح وتنفيذ هذه المخططات^(١).

٢ - نقص الاحتياطي من النقد الأجنبي:

تؤثر الأعباء الناتجة عن الديون الخارجية سلباً على إمكانية تنمية الموارد المالية الذاتية للاقتصاد المصري بسبب استنزافها للجانب الأوفر من العملات الصعبة المتاحة للدولة، فهناك علاقة وثيقة بين تفاقم الديون الخارجية وبين مستوى الاحتياطي الدولي^(٢). فكلما ارتفعت قيمة

(١) هناك عدة عوامل تؤثر بشكل أو بآخر في المقدرة الاستيرادية، منها: حجم الصادرات وعائدات المنتظر منها، وتكلفة السلع المستوردة، وخدمات الديون الخارجية التي تدفعها الدول المدينة، وإعادة جدولة الديون الخارجية.

(٢) مع انخفاض قيمة الاحتياطيات الدولية في مصر وانخفاض قيمة تغطيتها للواردات، أدى ذلك إلى تقييد الواردات في مصر حتى الضرورية منها. ومع إضعاف قدرة الدولة على الاستيراد سيكون له أثر سلبياً على مستويات الاستهلاك والإنتاج والاستثمار، نظراً لارتباط هذه المتغيرات الاقتصادية الكلية الثلاثة بحدود معينة بالاستيراد. وبالتالي ينعكس ذلك سلبياً على الاقتصاد القومي وخطط التنمية، وخاصة عندما يكون الميل للاستيراد كبيراً، وكان هيكل الواردات يضم أنواعاً من السلع يصعب الاستغناء عنها، مثل المواد الغذائية الرئيسية الضرورية، أو السلع الوسيطة وقطع الغيار، والمعدات الإنتاجية التي تتطلبها الصناعات المحلية كما يعطل قدر كبير من الطاقات الإنتاجية المحلية بسبب عدم توفر

الاحتياطات الدولية ونسبتها إلى إجمالي واردات الدولة تعززت قدرة الدولة المدينة على الوفاء بالتزاماتها وتمويل وارداتها، والعكس صحيح. ويمكن بكل وضوح معرفة حالة التناقص في مقدار الاحتياطي من العملة الأجنبية في البنك المركزي المصري بشكل حاد في الفترة من ٢٠١٠/٢٠١١ حتى ٢٠١٦/٢٠١٧.^(١)

٣ - تخفيض الواردات من السلع الإنتاجية:

عملت الدولة المصرية على تخفيض وارداتها وشمل ذلك وارداتها من الكماليات التي لها بديل محلي، إلا أن ذلك التخفيض شمل الكثير من الآلات والمعدات الإنتاجية، وبالرغم من أهمية تخفيض الواردات لتقليص عجز الموازنة، إلا أن هذا الانخفاض في الواردات الضرورية للصناعة كان له انعكاسات سلبية.

فقد أسهم تخفيض الواردات والآلات والمعدات الإنتاجية في هبوط الناتج المحلي من جهة، وفي انخفاض مستوى الطاقة الإنتاجية من جهة ثانية. فعند تخفيض الواردات من الآلات والمعدات الإنتاجية سوف يؤثر ذلك سلباً على الأداء الاستثماري، مما ينعكس بشكل سلبي عملية التنمية في مصر بشكل عام في الأجل الطويل.

السلع الوسيطة ومستلزمات الإنتاج المستوردة، وإيقاف تنفيذ برامج الاستثمار، أو تخفيضها لعدم إمكانية استيراد السلع الإنتاجية والمعدات اللازمة لها.

(١) لمزيد من التفاصيل: انظر إحصاءات البنك المركزي المصري الأعوام من ٢٠١١ حتى ٢٠١٧.

٤- انعكاس تفاقم الديون الخارجية على القدرة التنافسية للصادرات المصرية:

تشكل هذه الديون من ضغوط على القدرة التنافسية حيث يؤدي ارتفاع معدلات التضخم السنوية في الاقتصاد المصري إلى التأثير سلباً على ميزان المدفوعات، حيث يؤدي التضخم إلى ارتفاع أسعار السلع المنتجة محلياً، الأمر الذي يقلل من القدرة التنافسية للمنتجات المحلية في الأسواق الدولية، مما يؤدي إلى انخفاض في حجم صادراتها، ليس هذا فحسب بل إن زيادة أسعار السلع المنتجة محلياً نتيجة التضخم، يؤدي إلى زيادة الطلب على السلع المستوردة وذلك لانخفاض أسعارها مقارنة بأسعار السلع المماثلة لها المنتجة محلياً، بحيث ينجم عن الزيادة في حجم الواردات مع انخفاض حجم الصادرات إلى تحقيق عجز في الميزان التجاري، يؤدي بدوره إلى تفاقم العجز في ميزان المدفوعات.

ويزداد تأثير ميزان المدفوعات عند قيام الحكومة بوضع عدد من الإجراءات التي تحاول منع تسرب المزيد من القوة الشرائية وذلك من خلال وضع ضوابط تحد من الزيادة على الاستيراد والذي يؤدي بدوره إلى تفاقم الضغوط التضخمية، وحدوث ارتفاعات متوالية في مستويات أسعار السلع المحلية، في ظل محدودية الكميات المعروضة منه^(١).

فمن المعروف أن الارتفاعات المتوالية في مستويات الأسعار المحلية يؤدي إلى إضعاف القدرة التنافسية للصادرات المحلية في الأسواق الدولية،

(١) احمد البهائي: الضغوط التضخمية بين الديون الخارجية والصادرات

أثار الديون الخارجية وانعكاساتها على التنمية الاقتصادية في الدول النامية (٧٤٢)
وذلك لارتفاع تكاليف إنتاجها بفعل تأثير التضخم، ونتيجة لاعتماد الاقتصاد المصري على استيراد جزء كبير من مدخلات الإنتاج من الخارج، يؤدي إلى ارتفاع أسعار بيعها، وإضعاف قدرتها التنافسية، ففي ظل انخفاض الطلب العالمي على السلع المصرية، وعدم تمتع الصادرات المصرية بصفة الطلبية المفضلة في الأسواق الدولية. يجعل من الصعوبة تحويل الزيادة في تكاليف إنتاجها على عاتق المستهلك الدولي، الأمر الذي يفقدها جانباً من قدرتها التنافسية في مقابل نظيراتها من السلع المشابهة في الأسواق الدولية.

الأمر الذي يؤدي إلى انخفاض الحافز لدى مصدري تلك السلع، لانخفاض العوائد التي تحققها تلك الصادرات في ظل ارتفاع تكاليف إنتاجها.
رابعاً:- هروب رأس المال:

تعاني مصر مثل العديد من دول العالم المثقلة بالمدىونية الخارجية من حدوث التدفق العكسي لرأس المال فبينما يتدفق القرض العام الخارجي إلى الداخل يتفق رأس المال الخاص للخارج حيث يقوم المستثمرون المحليون بإحلال الأصول الأجنبية محل الأصول المحلية وفي نفس الوقت يحجم هذا المستثمر أو المقرض المحلي عن تمويل الدين العام الداخلي في هذه الدولة^(١).

(١) انظر

Mohsin s khan and naddeen ul haque :Foreign borrowing and capital flight- a formal analysis,staff,papers,IMF,washington,vol.32,no.4.december 1985,p628.

المبحث الثالث

مواجهة مشكلة الديون الخارجية

تحتاج مصر مثل معظم الدول النامية إلى مستويات معقولة من الاقتراض لرفع معدلات نموها الاقتصادي و حاجاتها لاستثمارات ضخمة في جميع المجالات مع شح رأس المال اللازم لها في مراحل التنمية المبكرة، مع تزايد احتمالات وجود فرص للاستثمار بها ذات معدلات عائد أعلى كثيراً عما يتوافر في الدول المتقدمة، طالما أنها تستخدم تلك الأموال المقترضة في استثمارات إنتاجية ولا تعاني من عدم الاستقرار على المستوى الاقتصادي والسياسي، فإن النمو لا بد وأن يزداد ويسمح بسداد الديون في مواعيدها. لكن ما يحدث في الواقع العملي هو أن المديونية الخارجية تتراكم بمعدلات سريعة على مصر مما يصعب عليها خدمتها، وبالتالي تحدث متأخرات وطلبات متكررة لإعادة جدولة الدين وغيرها من صور الإعسار المالي.

يأتي تفسير هذه الظاهرة في نظريات عبء الديون المفرطة، والتي تقول أنه إذا كان هناك بعض الاحتمال بأن يكون الدين الخارجي في المستقبل أكبر من قدرة الدولة على السداد فإن التكاليف المتوقعة لخدمة الدين ستحبط الاستثمار المحلي والأجنبي ومن ثم تضر بالنمو الاقتصادي، ويرجع ذلك

أثار الديون الخارجية وانعكاساتها على التنمية الاقتصادية في الدول النامية (٧٤٤)
إلى أن العبء الكبير للدين العام سوف يتقصر من حوافز التكييف لأن معظم
المنافع من زيادة الناتج ستذهب للدائن^(١).

إن الحد من الديون الخارجية للدولة المصرية مسألة متشعبة وذات جذور
عميقة ، لا يمكن التخلص منها بسهولة ولا يعني ذلك تجاهلها وعدم
البحث عن الحلول التي على أقل تقدير يمكن أن تخفف من وطأتها وتحد
من آثارها السلبية .

المطلب الأول

مقدرة الدول على خدمة ديونها الخارجية

يقصد بمقدرة الدولة على خدمة ديونها الخارجية هو مدى مقدرة الاقتصاد
القومي على توفير العملة الصعبة اللازمة لتسديد أقساط الديون المتفق
عليها، والمتمثلة في أعباء ديونها الخارجية، دون التأثير في القطاعات
المختلفة والمتمثلة في الاستهلاك أو الإنتاج أو الاستثمار في الأجلين
القصير والطويل .

أولاً: قدرة الدولة على خدمة ديونها الخارجية في الأجل القصير:

ترتبط طاقة الدول على خدمة ديونها الخارجية في الأجل القصير بمشكلة
السيولة الدولية، أي بمدى ملاءمة وكفاية وسائل الدفع والاحتياطيات الدولية
في مواجهة الالتزامات الخارجية في الأجل القصير . وبصفة عامة، يمكن

(١) كاترين باتليك، هيلين بوارسون، لوقاريكي : الدين الخارجي والنمو، مرجع سابق،

تقسيم ودراسة العوامل المحددة للسيولة الدولية، لدولة ما، ومن ثم قدرة

هذه الدولة على خدمة ديونه الخارجية في الأجل القصير إلى:

أ- عوامل ذات طبيعة متقلبة:

أهم هذه العوامل حصيلة الصادرات لأنها تتعرض دائماً للتقلبات

المختلفة وكذلك الزيادة الطارئة في الواردات. ومن أمثلة ذلك تعرض

الإنتاج الزراعي لنقص محسوس نتيجة لحدوث كوارث طبيعية.

ب- عوامل ذات طبيعة تعويضية:

يقصد بهذه العوامل تلك المصادر من النقد الأجنبي التي يمكن للاقتصاد

القومي اللجوء إليها في الأجل القصير لدعم قدرته على الوفاء بالتزاماته

الخارجية، حينما يحدث عجز طارئ في حصيلة الدولة من العملة الصعبة،

وبشرط أن ترد الدولة ما حصلت عليه من العملات الأجنبية من تلك

المصادر حالما تنتهي الظروف الطارئة المسببة للجوء إلى هذه المصادر،

كما تشمل أيضاً استخدام الدولة لحقوق السحب المختلفة من الصندوق

النقد الدولي.

ج- عوامل ذات طبيعة جامدة:

تتمثل هذه العوامل في مجموعة من البنود في الحساب الجاري لميزان

المدفوعات للدولة وهي عبارة عن الواردات الضرورية غير قابلة للضغط

ومدفوعات خدمة عوائد رؤوس الأموال الأجنبية على اختلاف أنواعها.

ويمكن معرفة هذا النوع من الواردات بدراسة هيكل: الواردات السلعية

للاقتصاد القومي، وأهمها:

١- المواد الاستهلاكية الغذائية الضرورية.

٢- قطع الغيار اللازمة لعمليات الإحلال والتجديد للطاقت الإنتاجية القائمة.

٣- السلع الوسيطة، مثل مواد الطاقة والمواد الخام اللازمة لتشغيل قطاعات الإنتاج.

٤- المعدات الإنتاجية اللازمة لتنفيذ برامج الاستثمار.

تلك هي العوامل التي تحكم طاقة الدولة على خدمة ديونها الخارجية في الأجل القصير.

ثانياً: قدرة الدولة على خدمة ديونها الخارجية في الأجل الطويل:

ترتبط قدرة الدولة على خدمة ديونها والتزاماتها الخارجية في الأجل الطويل بمدى نجاحها في عملية التنمية، بحيث تتمكن من رفع نمو الادخار وإنتاجية استثماراتها ومعدل نمو الصادرات اللازم لتوفير ذلك القدر من الموارد المالية اللازمة لمواجهة أعباءها والتزاماتها الخارجية والمحافظة على مستوى الجدارة الائتمانية، لكي تحافظ الدولة على مستوى الجدارة الائتمانية وقدرتها على مواصلة سداد أعباء ديونها الخارجية في الأجل الطويل يجب توافر حد أدنى من مستوى رأس المال يطلق عليه المستوى الحرج لرصيد رأس المال. بحيث إذا أنه ما انخفض رصيد رأس المال الحقيقي عن هذا المستوى تفقد الدولة جدارتها الائتمانية وتفشل في سداد أعباء ديونها الخارجية. ويتوقف تحقيق المستوى الحرج لرصيد رأس المال على تحقيق مستوى معين من الاستثمار يمكنها من خدمة الديون الخارجية.

كما تتوقف قدرة الدولة المدينة على الوفاء بالمدفوعات الدورية لخدمة ديونه الخارجية أساسا على الكيفية التي يستخدم بها الاقتصاد المدين هذه الموارد الخارجية، ومدى تأثير السياسة التي تطبقها الدولة في استعانتها بالتمويل الخارجي في خلق موارد إضافية ذاتية لخدمة أعباء هذا التمويل. وتمثل هذه الصورة في تركيب أو بنیان الاقتصاد القومي، ودرجة النمو الذي ينعكس في التغيرات الهيكلية ويظهر بصفة واضحة في هيكل تركيب ميزان المدفوعات خلال كل مراحل النمو. أي أن ميزان المدفوعات هو انعكاس لهشاشة الاقتصاد القومي، كما تظهر هذه الصورة في البنود المختلفة والمركبة لميزان المدفوعات. وتتغير هذه البنود وفقا للتغيرات التي تطرأ في الجهاز الإنتاجي للاقتصاد القومي، وأيضا تتأثر بدرجة النمو الاقتصادي. فحسب هذا المفهوم يتبين لنا أن المديونية الخارجية للدولة تتأثر بهذا التغير الملحوظ في ميزان العمليات الرأسمالية، وأن التصور يكمن في أنه توجد علاقة تربط بين المديونية الخارجية للدولة، وبين درجة نمو اقتصادها^(١). ومن ثم فهذه القدرة على خدمة الديون في الأجل الطويل تتوقف على الشروط والأوضاع والسياسات الاقتصادية والاجتماعية التي تؤثر في مدى نجاح أو تعثر عملية التنمية التي يعتمد تمويلها في جزء منه على وسائل التمويل الخارجية.

(١) د. محمد لبيب شقير: العلاقات الاقتصادية الدولية. الطبعة الثانية، مكتبة نهضة

المطلب الثاني

توصيف الحالة المصرية

أولاً: المديونية المرتفعة:

يمكن توصيف مديونية مصر بأنها ذات مديونية مرتفعة^(١)، فبقسمة ديون مصر الخارجية حسب البيان الصادر من البنك المركزي المصري^(٢)، والتي قدرت ب ٦٧٣ مليار دولار على الصادرات المصرية والمقدرة ٢٢ مليار دولار مضروب في ١٠٠ تكون المحصلة تساوي ٣٠٥٪ أي توصف مديونية مصر بأنها مرتفعة^(٣). لذلك يجب أن يكون حجم الصادرات يفوق ٤٢ مليار دولار حتى توصف المديونية الخارجية بأنها معتدلة، فارتفاع رصيد

(١) يعتبر مؤشر نسبة رصيد المديونية الخارجية إلى الصادرات من المؤشرات الهامة في قياس تأثير المديونية الخارجية على الاقتصاد الوطني ومدى مساهمته في تغذية الضغوط التضخمية، وفي معرفة حجم الفجوة التضخمية، فحصول الصادرات تمثل المصدر الرئيسي لتمويل الواردات وسداد أقساط القروض وفوائدها.

(٢) تقرير البنك المركزي المصري ٢٠١٥.

(٣) توصف مديونية الدولة بأنها معتدلة إذا كانت نسبة رصيد المديونية الخارجية إلى إجمالي الصادرات أقل من ٢٠٠٪ في حين توصف مديونية الدولة بأنها مرتفعة إذا كان رصيد مديونته الخارجية تشكل ما بين ٢٠٠ - ٣٥٠٪ من إجمالي الصادرات، غير أن ارتفاع رصيد المديونية الخارجية عن ٣٥٠٪ يصف مديونية الدولة بأنها متفاقمة كما في حالة إتمام تنفيذ اتفاقية قرض صندوق النقد الدولي والتمتية ب ١٠ مليار دولار، بالإضافة إلى برنامج طرح السندات الدولية المقدر ب ٨ مليار دولار.

لمزيد من التفاصيل انظر: - تقرير وزارة المالية المصرية ٢٠١٥/٢٠١٦، انظر أيضا: تقرير البنك المركزي المصري ٢٠١٥، وانظر أيضا: -

<http://www.m.ahewar.org/s.asp?aid=553882&r=0&cid=0&u=&i=0&q>

بتاريخ ٢٠١٩/١/٢

مجلة الشريعة والقانون * العدد الرابع والثلاثون الجزء الثاني (١٤٤١هـ - ٢٠١٩م) * (٧٤٩)

المديونية الخارجية وتزايد أعباء خدمته (فوائد وأقساط القروض) يعتبر عنصر هام في زيادة الضغوط التضخمية في مصر، مما يساهم في اقتطاع جزء كبير من إجمالي الناتج المحلي للوفاء بالتزامات المديونية الخارجية، وبالتالي انخفاض قدرة الاقتصاد القومي على تمويل الواردات، مما يساهم في حدوث انخفاض في حجم العرض الكلي من السلع والخدمات مع تزايد حجم الطلب الكلي، الأمر الذي يدفع بالأسعار المحلية نحو الارتفاع.

رغم الجهود المصرية إلا أن هناك مؤشرات سلبية بسبب استمرار تفاقم الديون الخارجية وفوائدها ويشير الجدول رقم (٣) إلى هذا تفاقم من خلال الارتفاعات الجديدة للفوائد الخارجية وفوائد الدين العام الخارجي في مشروع الموازنة ٢٠١٨/٢٠١٩.

الجدول رقم (٣): الفوائد للموازنة العامة للدولة من العام المالي ٢٠١٤/٢٠١٥ حتى ٢٠١٨/٢٠١٩ (بالمليون جنيه).

٢٠١٥/٢٠١٤	٢٠١٦/٢٠١٥	٢٠١٧/٢٠١٦	٢٠١٨/٢٠١٧	٢٠١٩/٢٠١٨	
٤.٧٠٠	٥.٠٦٦	٩.٥٩٩	٢٥.٥٥١	٣١.٤٣٥	فوائد خارجية
٤.٦٥٤	٥.٠٠٨	٩.٤٢٦	٢٥.٢٥٤	٣١.١٠٠	فوائد الدين العام الخارجي

المصدر: وزارة المالية : مشروع موازنة ٢٠١٨/٢٠١٩^(١).

(١) وزارة المالية : مشروع موازنة ٢٠١٨/٢٠١٩ ، جدول رقم ٩ المصروفات الباب الثالث (الفوائد للموازنة العامة للدولة) مشروع موازنة السنة المالية ٢٠١٨/٢٠١٩ مقدره بالمليون جنيه

ثانياً: هل يتحول التضخم في مصر إلى تضخم جامح:

يصعب قياس مدى تأثير تفاقم الديون الخارجية على التضخم بشكل دقيق، ولكن من المؤكد أن هناك علاقة قوية وطرديّة بين ارتفاع حجم الديون الخارجية وتفاقم أعبائها من جهة وارتفاع نسب التضخم في مصر وذلك من خلال:-

١- انسياب القروض الخارجية وزيادة عرض النقود في الاقتصاد المصري لتمويل مشروعات البنية التحتية والمشروعات الإنتاجية التي تتسم بطول فترة الإنشاء، أي التي لا تعطي ناتجاً سريعاً، الذي سيولد نوعاً من الضغوط على الأسعار ويجرها نحو الارتفاع بسبب زيادة كتلة النقود بقدر غير متناسب مقابل المعروض من السلع والخدمات.

٢- تزايد أعباء الديون الخارجية القائمة يؤدي إلى تخصيص مبالغ كبيرة من النقد الأجنبي المتحصل عليه من الصادرات لسداد أعباء الديون. فإذا كانت صادرات الدولة المدينة من النوع الذي يستهلك محلياً، فإن تزايد أعباء الديون قد يجبر الدولة على زيادة التصدير، وهذا ما يؤدي إلى انخفاض المعروض من هذه السلع المحلية، وبالتالي ارتفاع أسعارها. ذلك ما تم فعلاً في مصر حيال تصدير المواد الغذائية من زيادة المتحصل من الصادرات مثل السكر، الأسماك، والأرز وذلك منذ منتصف عام ٢٠١٦.

٣- تزايد أعباء الديون الخارجية يؤدي إلى إضعاف القدرة على الاستيراد؛ الأمر الذي من المنطقي أن ينجم عنه اختناقات كثيرة في العديد من السلع الاستهلاكية والوسيطة والإنتاجية؛ مما يؤدي إلى ارتفاع أسعارها بسبب

النقص الحاصل في عرضها، ذلك ما تم فعلاً حيث يتعرض السوق المصري لنقص في العديد من المنتجات المستوردة، والتي يعاني المستهلك المصري في إيجاد بديل محلي لها، وبشكل خاص في المنتجات الدوائية، والسلع المعمرة.

٤- تعتبر قروض الصادرات أو تسهيلات الموردين من أكثر القروض الخارجية كلفة وأكثرها تأثيراً في ارتفاع معدلات التضخم في الداخل، بسبب مغالاة الجهات المقرضة في فرض أسعار احتكارية للسلع الموردة المتعلقة بالقرض، وقد ثبت أن هذا السعر كثيراً ما يزيد عن متوسط السعر العالمي بحوالي ٢٠٪.

وإذا أخذنا بعين الاعتبار جميع التكاليف الزائدة، بالإضافة إلى سعر الفائدة المرتفع على هذا النوع من القروض، فإنه يصبح من الطبيعي أن نجد أن هذه التكاليف المتزايدة تؤثر في ارتفاع الأسعار المحلية للسلع التي استوردت عن طريق هذه القروض.

٥- أحياناً تتدخل الدول المدينة التي تواجه ارتفاع أسعار السلع المحلية بزيادة دعمها لهذه السلع كي تحافظ على أسعارها نوعاً ما ثابتة، وبخاصة السلع الضرورية وذلك لتخفيف المعاناة على أصحاب الدخل المحدودة، على العكس من ذلك تتجه الدولة المصرية حالياً نحو التخلص التدريجي للدعم السلعي، ودعم الطاقة والمحروقات. وبالطبع فإن سياسة الدعم السلعي الذي تتحمله الحكومات المدينة يمول عادة عن طريق العجز في

الميزانية؛ أي عن طريق خلق النقود أو زيادة الدين الداخلي، وهذا ما يزيد من ارتفاع نسب التضخم من جديد.

لذلك يعتبر التضخم في كثير من الأحيان ظاهرة مالية تحدث عندما تلجأ الحكومات إلى خلق النقود بمعدل أكبر مما تتطلبه احتياجات الاقتصاد القومي، أي يكون هناك إفراط في إصدار النقود؛ وذلك كسبيل وحيد متاح لها لتمويل العجز.

إذاً ارتفاع الأسعار سيؤدي إلى زيادة المصروفات من دون أن تحدث أي زيادة مماثلة في الإيرادات، وعندما تلجأ الحكومات إلى سياسة التمويل بالعجز عن طريق خلق مزيد من النقود فإن التضخم سيزداد من جديد.

إن القوى التضخمية إذا ما أتيحت لها أن تعمل عملها في النظام الاقتصادي ودون أن تتخذ السلطات المعنية ما يكبح مفعولها فإن التضخم ما يلبث أن يتعاضم بصورة سريعة وربما يتحول إلى تضخم جامح **Hyper Inflation** وفي هذه الحالة يصبح التضخم من العوامل الهامة التي تحدد قرارات المنتجين والعمال ورجال الحكم ويندر أن يتخذ الفرد قراراً ما دون أن يأخذ في عين الاعتبار تدهور قيمة النقود^(١).

(١) انظر:

Mohanty,m.s and m.kalw:"what determines inflation in emerging market countries?",bis papers no,8:modeling aspects of inflation process and the monetary transmission mechanism in emergin market countries,2001.

هذه هي بعض أضرار التضخم على التنمية فكل هذه الآثار تشير بما لا يدع مجال للشك إلى أن التضخم يعرقل التنمية. ولكل هذه الاعتبارات فإن جمهرة الكتاب يجمعون على نبذ التضخم كأداة لتمويل التنمية الاقتصادية، ونحن نتفق مع هؤلاء الكتاب، في حين لا يؤيده إلا قلة يحيطونه بشروط يكاد يكون توافرها أمراً مستحيلاً في حالة الدول النامية، هذا بالإضافة إلى أن جوهر التمويل التضخمي ينطوي أساساً على الأخذ بقواعد العدالة الاجتماعية، نظراً لما يتمخض عنه من ضغط شديد على أصحاب الدخل الثابتة والمنخفضة على الرغم من انخفاضها أصلاً^(١).

على الرغم من ذلك يرى البنك المركزي المصري أنه على الرغم من زيادة مستوى الدين الخارجي في نهاية سبتمبر ٢٠١٧ إلا أن معظم مؤشراتته مازالت في الحدود الآمنة وفقاً لمعايير صندوق النقد والبنك الدوليين، حيث بلغت نسبة الدين الخارجي للنتائج المحلي الإجمالي نحو ٣٦.١٪ في نهاية سبتمبر ٢٠١٧ مقابل ٢٥.٦ في نهاية سبتمبر ٢٠١٦^(٢).

(١) عبد الله الصعيدي: النقود والبنوك وبعض المتغيرات الاقتصادية في التحليل

الكلبي، دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠٠٥، ص ٢٢٧.

(٢) البنك المركزي المصري: المجلة الاقتصادية، المجلد ٥٨ العدد لأول

٢٠١٧ / ٢٠١٨، ص ٧٠.

المطلب الثالث

إدارة الديون الخارجية

يستلزم لتوفير إدارة جيدة للدين الخارجي^(١) وجود عدد من المبادئ الأساسية اللازمة منها تحديد الأهداف وتحديد الوظائف على مستوى الإدارة العليا أو رسم السياسات والأهداف من حيث وضع الاستراتيجيات ومن حيث التنظيم وتوفير الموارد للقيام بالمهام المنوطة بالإدارة. ويمكن تناولها بشكل أكثر تركيزاً ووضوحاً على النحو التالي.

أولاً: دراسة البيئة الاقتصادية للدولة:

تعتمد القرارات الاقتصادية السليمة وترتكز على البيانات الدقيقة والمعلومات الصحيحة وعلى معرفة البيئة الاقتصادية التي تتعامل معها. وكذلك فإن السياسات الاقتصادية الفعالة تركز على معرفة وضع الاقتصاد المعنى والأدوات المتاحة لوضعي السياسة. فمتابعة تطور المتغيرات الاقتصادية الكلية مثل ميزان المدفوعات والميزانية العامة والنمو والبطالة والتضخم لها أهمية كبيرة في تحديد نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي.

فعلى سبيل المثال فإن مؤشر نسبة الدين الخارجي إلى الصادرات التي

(١) يقصد بإدارة الديون الخارجية "مجموع السلوكيات التي يقوم بها المقترض، والتي تعطي صورة حسنة للمدين لدى الدائنين. فحسب منظمة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية أن "الإدارة الجيدة والفعالة للديون الخارجية يمكن أن يكون وسيلة لتخطي العقبات وتفادي مثيلاتها في المستقبل، والتخفيض قدر المستطاع من تكلفة القرض وتحقيق استعمال أمثل للموارد الداخلية والخارجية".

تحدد بسعر الفائدة على الدين الخارجي ومعدل نمو الصادرات وفجوة الموارد يمكن الاستفادة منها في مراقبة تطور المديونية الخارجية ومدى قدرة الاقتصاد على تحملها.

ثانياً: التوجه نحو الديون التي تحقق الفائض في الميزان التجاري:

إن وفاء الدولة بالتزاماتها تجاه أي تمويل مهما يكن نوع هذا التمويل، فالوفاء بأقساط الديون والفوائد وخدمة هذه الأقساط في وقتها المحدد، يتطلب وجود فائض في الميزان التجاري للدولة المعنية، ولهذا يجب أن تلعب سياسة الاقتراض الأجنبي دوراً هاماً في تحقيق هذا الفائض، عن طريق مساهمتها في نمو وزيادة الصادرات وتخفيض الواردات.

ومن ثم يجب التفرقة بين القروض الخارجية المنتجة، والقروض الخارجية غير المنتجة، بحيث تستخدم الأولى في شراء وبناء وسائل الإنتاج، وهذا النوع من القروض الخارجية يمكن أن يساهم في خلق الفائض في الميزان التجاري.

أما النوع الثاني من القروض الخارجية، فهي تلك القروض التي تستخدم في أغراض أخرى مثل القروض التي تستخدم لتمويل شراء السلع الاستهلاكية أو للحصول على المعدات العسكرية والأسلحة وغيرها.

ثالثاً: الطبيعة الهيكلية للديون الخارجية:

يجب على المقترض أن يحدد طبيعة الهيكل التركيبي للديون الخارجية، وذلك من أجل إدارة فعالة للمديونية، أي توزيع هذه القروض فيما بين القروض الرسمية الميسرة (سواء من الحكومات أو من الهيئات الدولية المتعددة الأطراف) وبين القروض الصعبة المبرمة مع جهات خاصة

(التسهيلات المصرفية وتسهيلات الموردين) مثل الديون القصيرة الأجل، التي لا توجد فترة سماح بها، وسعر فائدتها يكون مرتفعاً. ومن المفروض أن يتحكم المسير الفعال في هيكله مناسبة للديون الخارجية.

رابعاً: تحديد مستوى أقصى للديون:

تظهر فاعلية إدارة الديون في تحديد مستوى أقصى للديون الخارجية ومراعاة شروط القروض المتحصل عليها ومحاولة التوفيق بين الأهداف الاقتصادية للتنمية والعجز المالي وتحديد خط أحمر لا يمكن تجاوزه في الاقتراض الخارجي.

إن الاعتماد على الاقتراض الخارجي يجب أن يبقى في حدود قدرة الدولة على تسديد أصل الديون والفوائد (خدمة الديون). وهذا يتطلب من المسؤولين عن إدارة الديون، وضع إستراتيجية استنادة مدروسة ومفصلة فيما يخص تحديد مستوى الدين القائم، وتركيب استحقاقاته، وتسلسل المدفوعات الخارجية.

إن عدم الإفراط في الاستنادة والاعتماد على الذات، مع تحسين القدرة على صناعة وتطوير السلع الإنتاجية، يمكن أن تكون السبيل الصحيح نحو التنمية الاقتصادية الحقيقية. كما أن تفاقم أعباء الديون من شأنه أن يزيد من الضغوط التضخمية على أسعار السلع المستوردة، وبالتالي تزداد تكاليف الإنتاج مؤدية إلى ارتفاع أسعار السلع المصنعة، مما ينعكس بدوره سلباً على ميزان المدفوعات مسبباً عجزاً في ميزان حركة رؤوس الأموال. وهكذا

تزداد حاجة الدولة إلى الاقتراض من العالم الخارجي^(١).

خامساً: العمل على جدولة الديون:

- تسهيل وتخفيف عمليات إعادة جدولة الديون وجعل خدمة الدين العام في حدود معقولة نسبياً .

- تحسين شروط التجارة الخارجية وفتح المجال أمام صادرات الدول المدينة في أسواق الدول الدائنة .

سادساً: التوجه للداخل:

- يجب على مصر بجانب البحث عن حلول مسألة الدين العام من الخارج أن تبدأ ذاتياً في وضع نموذج للتخلص من هذه الديون يكفل لها الحفاظ على مصالحها وتطلعاتها بعيداً عن التبعية والتدخل الخارجي .

- تشجيع التعاون الاقتصادي من خلال العمل على تشجيع التبادل التجاري ودعم إنتاج المواد الأولية وتبادل التكنولوجيا والمعارف والخبرات العلمية لهذه الدول وتشجيع الصناعة المحلية و حمايتها .

- الحد من تهريب رؤوس الأموال للخارج للتخفيف من تأثيرها السلبي على ميزان المدفوعات للدول التي خرجت منها هذه الأموال ، وإيجاد حلول للتخفيف من هذه الظاهرة

- الحد من مسألة التهرب الضريبي ، وهو أمر شائع في مصر وله العديد من

(١) جان كلود بتيليمي: ديون العالم الثالث، منشورات عويدات ، بيروت - لبنان،

الآثار السلبية ، مثل تقليص الإيرادات العامة للدولة مما يؤدي إلى العجز وبالتالي تمويل هذا العجز عن طريق الاقتراض أو الإصدار النقدي.

سابعاً: ترشيد الإنفاق:

لابد أن تتجه الدولة المصرية لترشيد الإنفاق، لاسيما الإنفاق الحكومي لشراء السلع والخدمات التي يمكن اتخاذ سياسات تقشفية تجاهها، يتضح من الموازنة العامة المصرية خلال السنوات المالية ٢٠١٤/٢٠١٥ حتى مشروع موازنة العام المالي ٢٠١٨/٢٠١٩ وجود إسراف في الإنفاق على أوجه كثيرة من الخدمات والسلع المفترض التقشف الحكومي قبلها، فعل سبيل المثال يوضح جدول رقم (٤) المصروفات الباب الثاني شراء السلع والخدمات (مقطع من جدول ٨ بمشروع موازنة العام المالي ٢٠١٨/٢٠١٩) بند نشر وإعلان ودعاية واستقبال تصاعد في النفقات هذا البند خلال السنوات المالية من ٢٠١٤/٢٠١٥ حتى ٢٠١٨/٢٠١٩، وذلك خلافاً لسياسة دولة في الحد من نفقاتها، والذي كان من أهم خطواتها تقليص الدعم المقدم للطاقة وفقاً لتوصيات البنك الدولي.

جدول رقم (٤): تصاعد نفقات النشر والإعلان والحفلات والدعاية والاستقبال خلال الأعوام المالية ٢٠١٤/٢٠١٥ حتى مشروع موازنة العام المالي ٢٠١٨/٢٠١٩ (بالمليون جنيه)

البيان	٢٠١٩/٢٠١٨	٢٠١٨/٢٠١٧	٢٠١٧/٢٠١٦	٢٠١٦/٢٠١٥	٢٠١٥/٢٠١٤
نفقات نشر وإعلان ودعاية واستقبال إجمالاً	١١.٦	١.٠٢٨	٦٧٧	٢٣٣	١٥٦
نفقات نشر وإعلان	٩٢	٥٤	٦٣	٤٣	٤٣
نفقات دعاية	٩٢٥	٩٢٢	٥٥٢	١٤٤	٧٤
نفقات حفلات واستقبال	٢٥	١٦	١٤	١٢	١٠
نفقات زيارات دولية واشتراك مؤتمرات دولية	٤٨	٢٦	٤٠	٢٨	٢٢
نفقات مؤتمرات محلية	٤	١	١	٠	١
نفقات شؤون وعلاقات عامة	١٤	٩	٧	٦	٧
أخرى	٧	٠	٠	١	٠

المصدر: وزارة المالية مقطع من جدول ٨ بمشروع موازنة العام المالي ٢٠١٨/٢٠١٩
الباب الثاني شراء السلع والخدمات^(١).

- ترشيد الإنفاق العسكري وما يرتبط بها من زيادة في الأجور والعلاوات والبدلات ، فالدول النامية بوجه عام ومصر بوجه خاص تعتمد في المجال العسكري والتسليح على استيراد هذه الأسلحة من الدول الدائنة لها .
وشهدت الفترة الأخيرة مجموعة من صفقات الأسلحة ذات مبالغ ضخمة تمثل ضغطاً على الموازنة العامة للدولة^(٢).

(١) مشروع موازنة ٢٠١٨/٢٠١٩ جدول رقم ٨ المصروفات الباب الثاني شراء السلع والخدمات للموازنة العامة للدولة ٢٠١٤/٢٠١٥ حتى ٢٠١٨/٢٠١٩، ص ٣٨.
(٢) لا توجد بيانات توضح مقدار الإنفاق العسكري للدولة المصرية فهي بيانات تتسم بالسرية وفقاً للقانون حيث توضع كرقم مجمل بالموازنة العامة دون تفريد أو تفصيل لأوجه النفقات والإيرادات.

أثار الديون الخارجية وانعكاساتها على التنمية الاقتصادية في الدول النامية (٧٦٠)

أما في مجال الأجور والبدلات فعلى سبيل المثال تصاعدت البدلات العسكرية بشكل تصاعدي مقارنة بغيرها من البدلات فقد قدرت العام المالي ٢٠١٤/٢٠١٥ ب ١١٥ مليون جنيه، لتصبح في العام المالي ٢٠١٥/٢٠١٦ تقدر ب ١١٦ مليون جنيه، وفي العام المالي ٢٠١٦/٢٠١٧ قدرت ب ١٤٠ مليون جنيه لتصبح في عام ٢٠١٧/٢٠١٨ مقدرة ب ١٤٢ مليون جنيه وفي مشروع موازنة ٢٠١٨/٢٠١٩ بمبلغ ١٥٦ مليون جنيه^(١).

- نفقات الأمن والحراسة : كذلك يلاحظ تصاعد نفقات الأمن والحراسة خلال نفس الأعوام المالية من العام المالي ٢٠١٤/٢٠١٥ حتى مشروع موازنة العام المالي ٢٠١٨/٢٠١٩، فقد قدرت نفقات الأمن والحراسة في العام المالي ٢٠١٤/٢٠١٥ ب ٥٧ مليون جنيه لتصبح في العام المالي ٢٠١٥/٢٠١٦ تقدر ب ١٨٢ مليون وفي العام المالي ٢٠١٦/٢٠١٧ قدرت ب ٢٥٣ مليون جنيه وفي العام المالي ٢٠١٧/٢٠١٨ مقدرة ب ٢٩٧ مليون جنيه وفي مشروع موازنة ٢٠١٨/٢٠١٩ بمبلغ ٣٨٧ مليون جنيه^(٢).

(١) مشروع موازنة ٢٠١٨/٢٠١٩ جدول رقم ٧ المصروفات الباب الأول للأجور وتعويضات العاملين بالدولة للموازنة العامة للدولة ٢٠١٤/٢٠١٥ حتى ٢٠١٨/٢٠١٩، ص ٣٤.

(٢) مشروع موازنة ٢٠١٨/٢٠١٩ جدول رقم ٨ المصروفات الباب الثاني شراء السلع والخدمات للموازنة العامة للدولة ٢٠١٤/٢٠١٥ حتى ٢٠١٨/٢٠١٩، ص ٤٠.

المطلب الثالث

الحد الأمثل للاقتراض

إن المعيار الأساسي للحد الأمثل للاقتراض هو قدرة الدولة المصرية على خدمة ديونها الخارجية، وأن تخصص الموارد المالية المتأتية من القروض الخارجية لتمويل المشاريع الاقتصادية المنتجة بحيث تكون إنتاجيتها الحدية متساوية على الأقل للتكلفة الحدية للاقتراض الخارجي. وتوجيه الديون الخارجية نحو المشاريع الإنتاجية المخصصة للتصدير، مما يمكن الدولة من الحصول على عائد الصادرات بالعملات الصعبة؛ وبالتالي يكون إسهام الديون ايجابياً على المستوى القومي.

يجب أيضاً مراعاة طبيعة التنمية الاقتصادية المستهدفة وآليات تحقيقها وأنماط توزيع ثمارها، حيث يجب أن تكون هذه التنمية مرتكزة على القدرات الذاتية في مصر من خلال الاستخدام الأمثل للموارد الاقتصادية وتحديث وتطوير المؤسسات المالية المحلية من أجل ضمان توفير التمويل الذاتي للتنمية وجلب رؤوس الأموال الهاربة ومحاولة دعم التكامل الاقتصادي بين مصر والدول العربية. وكذلك التأسيس لقواعد ديمقراطية تركز على المشاركة الشعبية الفاعلة في القرارات التنموية وتدعيم آليات الرقابة ومكافحة الرشوة والفساد داخل القطاعات المختلفة.

في النهاية إن الآثار المترتبة على عملية الاقتراض الخارجي تتأثر بمجال استخدام هذه القروض وكفاءة هذا الاستخدام بما يكفل القدرة على توليد دخول تكفي لخدمة هذه الديون في المستقبل وتحقيق فائض يساهم في

أثر الديون الخارجية وانعكاساتها على التنمية الاقتصادية في الدول النامية (٧٦٢)
عملية التنمية الاقتصادية والخروج من حلقة التبعية للخارج، والتي قد يكون
الاستمرار في الدوران في حلقة المديونية الخارجية إحدى صورها.

الخاتمة

إن الأزمات الاقتصادية والمالية التي تواجهها الدول النامية لا ترجع بالكامل إلى القروض الخارجية وإنما مردها يعود إلى طريقة الدول المقترضة في إدارة الأموال المقترضة بشكل خاص وعمليات التنمية الاقتصادية بشكل عام. فقد أثبت العديد من الدراسات والبحوث أن الدول التي تعرضت لأزمات مديونية حادة قد اتجهت الأموال المقترضة فيها لتمويل الاستهلاك والاستثمارات الغير منتجة.

يتضح من العرض العام للمديونية الخارجية لعدد من الدول المدينة أن أعباء خدمة هذه الديون قد نمت في السنوات الأخيرة بمعدلات مرتفعة وبلغت حدا حرجا. وأصبح مآزق الديون الخارجية للدول النامية ومنها مصر، بصورة عامة يستدعي حلا عاجلا قبل بلوغ مستويات يصعب معها حتى التفكير في تحقيق معدلات نمو اقتصادية.

وإذا كان البعض يرى عدم الإفراط في تهويل حدة الديون الخارجية للدول النامية المقترضة إلا أن ذلك لا يستوجب بالضرورة تحجيمها أو التقليل من حدتها وإنما ضرورة النظر إليها باعتبارها تحد لا بد من تشخيصه ومواجهة آثاره المحتملة والتي من أهمها التضخم.

إن تبني الدولة المصر برامج إصلاح اقتصادي قاسية انعكس سلبا على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، قد أدى إلى ظهور العديد من الاضطرابات الاجتماعية.

إن جميع المبادرات التي اقترحتها الدول الدائنة والمنظمات المالية الدولية لمعالجة أزمة المديونية الخارجية، انطلقت في تحليلها باعتبار أن أزمة الديون هي مجرد أزمة نقص سيولة. أي عدم كفاية وملائمة وسائل الدفع والاحتياطات الدولية اللازمة لمواجهة أعباء المديونية الخارجية. لكن عندما أصبحت هذه الأعباء ضخمة وتجاوزت طاقة هذه الدول على السداد، وتوقف العديد منها عن السداد؛ تعامل كل من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي مع هذه الأزمة على أنها أزمة إفلاس. وبالتالي بدأت المبادرات التي تروج لتحويل جزء من الديون إلى أصول إنتاجية تملكها أو تشارك في ملكيتها الجهات الدائنة. ونعتقد أن هذا الحل يعتبر من أسوأ وأخطر أنواع الحلول المقترحة لمعالجة أزمة المديونية الخارجية للدول النامية بما فيها مصر.

كما أن تراكم الدين العام الخارجي وتراكم أعباء خدمته يمكن أن يجعل الدولة المدينة عرضة للتدخل في شؤونها من قبل الدائنين وبصفة خاصة من جانب صندوق النقد الدولي والبنك الدولي وهو ما يضطرها إلى تنفيذ السياسات التي يفرضها عليه الصندوق والبنك والتي قد لا تتناسب مع ظروف هذه الدول، وذلك كشرط كي يقرضها أو لكي ترضى عنها الجهات الدائنة الأخرى وتقبل بإعادة جدولة ديونها^(١)

(١) جلال أمين : تنمية أم تبعية اقتصادية وثقافية، الهيئة المصرية العامة للكتاب،

● مجلة الشريعة والقانون ● العدد الرابع والثلاثون الجزء الثاني (١٤٤١هـ - ٢٠١٩م) ● (٧٦٥)

حيث توضع الشروط من خلال طبيعة العلاقة بين الدولة الدائنة والدولة المدينة ، ومن خلال طبيعة المصالح الاقتصادية والسياسية بينهما ، حيث تدور الشروط في الغالب حول سعر الفائدة و فترات السماح وآجال السداد والضمانات وقد تمتد لتشمل ربط القروض باستيراد مواد معينة من الدولة الدائنة^(١).

لذلك أصبح حل مشكلة الديون الخارجية للدول النامية والتخفيف من وطأتها لخلق نوع من التوازن ، لذلك أصبح من الضروري صياغة سياسات جديدة تؤسس المناخ الملائم في مصر للتصدي للانعكاسات السلبية لهذه التحولات من فقر وتهميش وتبعية وارتهان للمؤسسات المالية الدولية.

(١) من أمثلة هذه الشروط ذلك الشرط الذي وضعه البنك الدولي عندما طلبت الأردن قرصاً لبناء سد على نهر الأردن فقد اشترط هذا البنك موافقة إسرائيل على بناء السد وتعهدتها بعدم تدميره وهو بالطبع الأمر الذي منع إتمام هذا القرض ، وحدث نفس الأمر عندما اشترط موافقة الولايات المتحدة الأمريكية عندما طلبت مصر تمويل بناء السد العالي في الستينات من البنك الدولي وهذا الشرط لم يتوفر بالطبع .

النتائج

- لا ترجع الأزمات الاقتصادية والمالية التي تواجهها مصر و الدول النامية بالكامل إلى الأموال الخارجية وإنما مردها في الواقع هو طريقتها في إدارة تلك الأموال بشكل خاص وعمليات التنمية الاقتصادية بشكل عام.
- يتوقف اللجوء إلى الاقتراض على النتائج المترتبة على هذا الاقتراض وتحديد طبيعة ومصادر و شروط واستخدامات الأموال الأجنبية، و مستوى تأثيرها في النمو الاقتصادي.
- يؤدي تفاقم الديون الخارجية والتزامات خدمة الدين إلى شلل جهود التنمية وما يترتب عليه من انعكاسات اجتماعية وسياسية في الدول النامية المدينة.
- هناك علاقة قوية و طردية بين ارتفاع حجم الديون الخارجية و تفاقم أعبائها من جهة و ارتفاع نسب التضخم في مصر.
- خطورة تحول التضخم في مصر إلى تضخم جامح.
- تأثير تفاقم الديون الخارجية على الطاقة الاستيرادية في مصر سلباً.
- ينذر انعكاس ذلك التأثير بانخفاض شديد في مستوي الرفاهية و تعدى ذلك للاحتياجات الأساسية للمواطنين.
- فرض برامج اقتصادية من قبل الجهات الدائنة (البنك الدولي) تتجافي مع الواقع الاجتماعي والاقتصادي على الدول النامية المدينة

ستسفر عن انعكاسات سلبية على الجوانب الاقتصادية والاجتماعية
للدول المدينة ومنها مصر .

- يجب على مصر بجانب البحث عن حلول مسألة الدين العام من
الخارج أن تبدأ ذاتياً في وضع نموذج للتخلص من هذه الديون يكفل
لها الحفاظ على مصالحها وتطلعاتها بعيداً عن التبعية والتدخل
الخارجي .

قائمة المراجع**أولاً: باللغة العربية:****الكتب:**

- أحمد جمال الدين موسى: دراسات في العلاقات الاقتصادية الدولية، المكتبة العالمية، بدون سنة نشر.
- جان كلود بتيليمي: ديون العالم الثالث، منشورات عويدات، بيروت - لبنان، ١٩٩٦.
- جلال أمين: تنمية أم تبعية اقتصادية وثقافية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٥.
- حسين عمر: الاستثمار والعولمة، دار الكتاب الحديث، القاهرة، ٢٠٠٠، ص ١١. عبد الله حسين بركات: مصادر تمويل التنمية، مصادر تمويل التنمية الاقتصادية والاجتماعية في ج.ي.، مكتبة الكاتب العربي، دمشق، ١٩٨٥.
- حمدية زهران: مشكلات تمويل التنمية الاقتصادية، المطبعة العالمية، بدون دار النشر.
- رضا عبد السلام: محددات الاستثمار الأجنبي في عصر العولمة، دراسة مقارنة لتجارب شرق وجنوب شرق آسيا وأمريكا اللاتينية مع التطبيق على مصر، دار السلام للطباعة، ٢٠٠٢.
- رمزي زكي: الديون والتنمية، القروض الخارجية وأثارها على الدول العربية، ط١، أغسطس ١٩٨٥.

❖ مجلة الشريعة والقانون ❖ العدد الرابع والثلاثون الجزء الثاني (١٤٤١هـ - ٢٠١٩م) ❖ (٧٦٩)

- سرمد كوكب جميل : التمويل الدولي ، مدخل في الهياكل والعمليات والأدوات، جامعة الموصل ، ٢٠٠٢ .

- السيد أحمد عبد الخالق : الاقتصاد الدولي والسياسات الاقتصادية الدولية، بدون دار نشر، ١٩٩٧ .

- السيد عبد المولى : المالية العامة المصرية ، دار النهضة العربي، ١٩٩٣ .

- صندوق النقد الدولي، إدارة الدين الخارجي، الوثيقة رقم ١١ / ٦ / INST /91 -XIII، واشنطن، ١٩٩١ .

- عبد الفتاح عبد الرحمن عبد المجيد : اقتصاديات المالية العامة، المطبعة الكمالية، ١٩٩٠ .

- عبد الله الصعيدي : النقود والبنوك وبعض المتغيرات الاقتصادية في التحليل الكلي، دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠٠٥ .

- عبد الهادي النجار: عجز الموازنة العامة وعلاجه من منظور إسلامي، مكتبة الجلاء الجديدة، المنصورة، ١٩٨٥ .

- غازي صالح الطائي: الاقتصاد الدولي، دار الكتب للطباعة والنشر، الموصل ١٩٩٩ .

- كريم مهدي الحسناوي: الاقتصاد الدولي ، مطبعة التعليم العالي ، بغداد ١٩٨٧ .

- مجدي محمود شهاب : الاتجاهات الدولية لمواجهة أزمة الديون الخارجية، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، ١٩٨٨ .

- أثار الديون الخارجية وانعكاساتها على التنمية الاقتصادية في الدول النامية (٧٧٠)
- محمد عجمية - صبحي قريضة : مذكرات في التنمية والتخطيط ، الدار الجامعية ، الإسكندرية، ١٩٨٧ .
- مقدمة في التنمية والتخطيط ، دار النهضة العربية ، بيروت، ١٩٨٣ .
- محمد لبيب شقير : العلاقات الاقتصادية الدولية. الطبعة الثانية، مكتبة نهضة مصر، القاهرة، ١٩٥٨ .
- محمد ناظم حنفي : الإصلاح الاقتصادي والتحديات التنموية ، كلية التجارة، جامعة طنطا، ١٩٩٢ .
- مشاكل تحديد سعر الصرف وتقييم العملات ، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٩٩ .
- هاشم حيدر : التوازن والاختلال في ميزان المدفوعات ، بيروت، ١٩٨٢ .
- وجدي محمود حسين : العلاقات الاقتصادية الدولية، دار الجامعات المصرية، الإسكندرية، بدون سنة نشر .

الأبحاث:

- إبراهيم موسى : قياس وتحليل أثر التدفقات المالية الدولية في التنمية الاقتصادية في بلدان نامية مختارة خلال المدة ١٩٩٠ ، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد ١٩، بغداد، ٢٠٠٩ .
- أميرة محمد عبد القادر طه : الآثار الاقتصادية الناجمة عن عجز الموازنة العامة للدولة، بحث غ منشور، قسم الاقتصاد والمالية العامة، كلية الحقوق، جامعة المنصورة، بدون تاريخ نشر .

● مجلة الشريعة والقانون ● العدد الرابع والثلاثون الجزء الثاني (١٤٤١هـ - ٢٠١٩م) ● (٧٧١)

- عماد محمد علي العاني : ظاهرة اندماج الأسواق المالية الدولية (الأسباب والانعكاسات) ، رسالة دكتوراه ، كلية الإدارة والاقتصاد ، بغداد ، ٢٠٠٢ .

- صفوت عبد السلام : البنك الدولي والتنمية الاقتصادية للدول النامية ، كتاب الأهرام الاقتصادي ، العدد ٥١ مايو ١٩٩٢ .

- على توفيق الصادق - نبيل عبد الوهاب لطيفة : سياسة وإدارة الدين العام في البلدان العربية ، صندوق النقد العربي ، معهد السياسات الاقتصادية ، سلسلة البحوث والمناقشات حلقات العمل العدد الرابع من ٢٨-٣١ مارس ١٩٩٨ .

- كاترين باتليك ، هيلين بوارسون ، لوقاريكي : الدين الخارجي والنمو ، مجلة التمويل والتنمية ، يونيو ٢٠٠٢ .

- همام الشماع : الصراع الأوربي الأمريكي والتعددية القطبية ، المظاهر والأبعاد ، ندوة بغداد ، بيت الحكمة ، بغداد ، ٢٠٠٢ .

- وجدي محمود حسين : العلاقات الاقتصادية الدولية ، دار الجامعات المصرية ، الإسكندرية ، بدون سنة نشر .

المنشورات - التقارير :

- إحصاءات البنك المركزي المصري الأعوام من ٢٠١١ حتى ٢٠١٧ .

- البنك المركزي : المجلة الاقتصادية ، المجلد الخامس والثمانون ، العدد الأول ، ٢٠١٧ / ٢٠١٨ .

(٧٧٢)

أثار الديون الخارجية وانعكاساتها على التنمية الاقتصادية في الدول النامية

- البنك المركزي المصري :المجلة الاقتصادية ، قطاع البحوث الاقتصادية

، من المجلد ٥٠ - حتى المجلد ٥٨ ، السنوات من ٢٠١٠ حتى ٢٠١٨ .

- البيان المالي عن مشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية

. ٢٠١٥ /٢٠١٤ .

- وزارة المالية المصرية: مشروع موازنة ٢٠١٨ /٢٠١٩

- وزارة المالية و البنك المركزي المصري إحصاءات ٢٠١٧

ثانياً : المراجع باللغة الأجنبية:

- Arthur Lewise :The Theory of economic growth.ltioi Richard, Lrwin, Inc, 1965.

- Charles w.Steadman: National debt conclusion-establishing the debt repayment plane,praeger, London ,1993

DEMBINSKI. M. Pawel, International Debt, OECD, Paris, 1988.

- El -Imam Mohamed Mahmoud , Foreign Loans and Economic Development, Memo.N° 1156, published in the Institute of National Planning, Cairo, 1976.

- Hollis b.Shenery and Alan Souol, Foreign Assisance and Economic Development 'The American economic review (septemper) 1966.

- Mohanty,m.s and m.kalw:"what determines inflation in emerging market countries?",bis papers no,8:modeling aspects of inflation process and the monetary transmission mechanism in emergin market countries,2001.

- Mohsin s khan and naddeen ul haque :Foreign borrowing and capital flight- a formal analysis,staff,papers,IMF,washington,vol.32,no.4.december 1985.

- Nadeem ah hague ,manmohan s Kumar,nelson mark,and danald j .mathison:The economic content of developing country credit worthiness, imf, staff paper,vol,43 no,4,December 1996.

مجلة الشريعة والقانون * العدد الرابع والثلاثون الجزء الثاني (١٤٤١هـ - ٢٠١٩م) * (٧٧٣)

Observations, Published in The Journal of Development Studies, vol 12, January 1976, N° 2, pp.197-207.

- Rudiger dornbusch and stanely fischer: Macroeconomics ,fifth edition McGraw-hill publishing company, newyourk, 1990.

United Nations, Implementation of the International Development Strategy, Papers for the first Over-all Review an Appraisal of Progress during the second United Nations Development Decade, Volumes 1&2, New York, 1973, pp.25-35

- Vito tanzi: Fiscal policy in open developing countries, Washington, d.c, IMF, 1990.

- voir, Harazi Bharat R, Foreign aid, Conspicuous Consumption and Doestic Savings, Some theoretical Weisskopf, Thomas E. The Impact of Foreign Capital Inflow on Domestic Saving in Uderdeveloped Contries, Published in Journal of International Economics, February 1972.

ثالثاً: - مواقع الكترونية:

- وزارة المالية المصرية:

<http://www.mof.gov.eg/Arabic/%D8%B9%D9%86%D8%A7%D9%88%D9%8A%D9%86%20%D8%B1%D8%A6%D9%8A%D8%B3%D9%8A%D9%87/PE/Pages/budget17-18.aspx>

- احمد البهائي: الضغوط التضخمية بين الديون الخارجية والصادرات

٢٠١٧ / ٤ / ٤

<http://www.m.ahewar.org/s.asp?aid=553882&r=0&cid=0&u=&i=0&q>